

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

رقم:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب:

- بوخلط بسام

**التمويل القصير الأجل للتجارة الخارجية في البنوك
الجزائرية
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة المسيلة-**

لجنة المناقشة

رئيسا
مشرفا و مقرا
مناقشا

جامعة المسيلة
جامعة المسيلة
جامعة المسيلة

د. ختيم محمد العيد
أ.د/ قاسمي السعيد
د.بوعايدة حسان

السنة الجامعية: 2018/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر وعرافان

الحمد لله في الأولى و الآخرة سبحانه مسير كل خير ، وصاحب كل فضل

موفقي لإنجاز هذا العمل

كما أخص بالشكر إلى أستاذي الدكتور قاسمي السعيد المشرف على

الرسالة ، الذي أولى اهتماما كبيرا بهذه الرسالة ومتابعها الدؤوبة

ونصائحه .

كما أشكر المؤسسات التي تعاونت معي في هذه الرسالة

وأشكر جميع أساتذة جامعة محمد بوضياف الذين لم يبخلوا علي

بتوجيههم ونصائحهم ودعمهم .

كما أتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة المناقشة وعلى قبولهم مناقشة هذا

العمل المتواضع فكل الشكر والاحترام لكم .

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أشكر كل من ساعدنا على إتمام هذا الموضوع

سواء من قريب أو من بعيد راجيا من الله عز وجل أن يجازيهم عنا خير

الجزاء .

بسام بوخلط

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى مصباح منير وأمل حياتي والتي
تستحق كل التقدير والاحترام والعرفان بالجميل أُمي حفظها
الله .

إلى الذي أراد لي دوما العلاء والنجاح ولم يبخل علي
بالنصيحة والمساعدة أبي رحمه الله .
إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله .
إلى العائلة الكريمة .

إلى جميع الزملاء والزميلات في المشوار الدراسي خاصة كل
أساتذة قسم العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية

دفعة 2019/2018

إلى كل الذين وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه الورقة .

بسام بوخلط



فهرس المحتويات

الإهداء

الشكر

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال

فهرس الملاحق

مقدمة

أ

الفصل الأول: أساسيات تمويل التجارة الخارجية في البنوك التجارية

08	تمهيد
09	المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية
09	المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها
10	المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية وفوائدها
11	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية
13	المبحث الثاني: عموميات حول البنوك التجارية
13	المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية
14	المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية
15	المطلب الثالث: أهمية البنوك التجارية وأهدافها
18	المبحث الثالث: ماهية التمويل في التجارة الخارجية
18	المطلب الأول: مفهوم التمويل في التجارة الخارجية
19	المطلب الثاني: أهمية التمويل في التجارة الخارجية
19	المطلب الثالث: أصناف التمويل
21	المطلب الرابع: مصادر التمويل
23	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: تقنيات التمويل الدولية للتجارة الخارجية

25	تمهيد
26	المبحث الأول: تقنيات التمويل الدولية قصير الأجل

26	المطلب الأول: ماهية التحصيل المستندي
29	المطلب الثاني: تقنية تحويل فاتورة
31	المطلب الثالث : أساليب أخرى للتمويل قصير الأجل
32	المبحث الثاني: التمويل متوسط وطويل الأجل لعمليات التجارة الخارجية
32	المطلب الأول: تقنية قرض المشتري
35	المطلب الثاني: تقنية قرض المورد
37	المبحث الثالث: تقنية الإعتماد المستندي
37	المطلب الأول: ماهية الاعتماد المستندي
38	المطلب الثاني : خصائص و أهمية الاعتماد المستندي
42	المطلب الثالث : أنواع الاعتماد المستندي
49	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR -وكالة المسيلة-

51	تمهيد
52	المبحث الأول: بطاقة تعريف لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-BADR
52	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية
59	المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
60	المطلب الثالث: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
62	المبحث الثاني: سير إجراءات تقنية الاعتماد المستندي بالوكالة محل الدراسة
62	المطلب الأول: مراحل سير التقنية على مستوى الوكالة(BADR)بدر بالمسيلة
72	المطلب الثاني: الاعتماد المستندي في البنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة
73	خلاصة الفصل
75	خاتمة عامة
	قائمة المراجع
	الملاحق

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
28	سير عملية التحصيل المستندي	(01)
30	مراحل سير عملية تحويل الفاتورة	(02)
34	مراحل سير عملية قرض المشتري	(03)
36	مراحل سير عملية قرض المورد	(04)
45	أنواع الاعتمادات المستندية	(05)
48	مراحل سير الإعتاماد المستندي	(06)
56	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة المسيلة 904-	(07)
66	تأشيرة التوطين	(08)
68	مخطط سير المرحلة الأولى طلب فتح الاعتماد المستندي	(09)
71	مخطط يوضح مرحلة إنجاز الاعتماد المستندي في وكالة بدر بالمسيلة	(10)

فهرس الملاحق

العنوان	رقم الملحق
طلب الاعتماد المستندي	01
فاتورة نموذجية	02
شهادة اقتطاع مبلغ الفاتورة بالعملة الوطنية	03
جدول إرسال الوثائق	04
شهادة المنشأ	05
وثيقة الشحن	06
شهادة المطابقة	07
شهادة وزن وكمية السلعة	08
شهادة المراقبة والنوعية	09
فاتورة تجارية نهائية	10

مقدمة

مقدمة:

تسعى أغلب الدول في الوقت الحالي بكل الطرق والوسائل إلى خلق وتنمية المبادلات التجارية على أساس التجارة الخارجية نظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها، فهي لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم لأنها لا تستطيع أن تنتج كل حاجياتها لوحدها ولا تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي، ولذلك فهي تقوم بتصريف فائض إنتاجها نحو العالم الخارجي وتستورد فائض ما أنتجته الدول الأخرى، إضافة إلى المناخ الاقتصادي الدولي في تطور مستمر نحو الاتحاد والتكامل الاقتصادي مما استوجب على الجزائر والدول النامية ومن بينها الجزائر مواكبة هذا التطور الحاصل.

ونجد أن التجارة الخارجية تعتبر العصب الأساسي الذي يحرك الاقتصاد من خلال التوازن الدولي الذي يحققه مهما اختلفت الأنظمة السياسية للدول، وقد مرت التجارة الخارجية بعدة مراحل قبل الوصول إلى ما هي عليه اليوم، حيث تشكلت من التدفقات المالية، الخدمات والمعلومات التي يتم تبادلها عبر العالم، مهما كانت الاستراتيجيات والإجراءات المعتمدة، وهذا التبادل التجاري الدولي عرف منذ نهاية الحرب العالمية الثانية انطلاقة سريعة، وذلك باللجوء إلى تقنيات التمويل متطورة من قبل البنوك من أجل تسهيل المبادلات التجارية.

إن إجراءات تنظيم عملية الاستيراد والتصدير تمنح الثقة لكل من المصدر والمستورد، حيث أن المستورد يريد التأكد من أنه سيستلم البضاعة المتفق عليها في الموعد المحدد قبل أن يسدد ثمنها والمصدر يريد التأكد من أن المشتري بإمكانه الوفاء بثمن البضاعة المباعة، وبما أن طرفي البيع متباعدان ولا يعرف أحدهما الآخر و التعامل بينهما يكون بمبالغ كبيرة، فلا بد من وجود وسيلة تضمن للبائع حقه في ثمن البضاعة وللمشتري حقه في استلام البضاعة، لهذا يلجأ المتعاملون إلى وسيلة الدفع المستندية التي تعتبر من أهم تقنيات التمويل الحديثة التي تطورت بشكل كبير، لأنها أداة تمويل وضمان في نفس الوقت ومن بين الأساليب والتقنيات التي تستعمل حاليا في تمويل التجارة الخارجية ومن خلالها تتم المعاملات المتعلقة بها.

1. الإشكالية الرئيسية:

من خلال ما سبق أ طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية في الأجل القصير؟

التساؤلات الفرعية:

لتسهيل الإجابة على الإشكالية العامة أدرج تحتها مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما مقصود بالتجارة الخارجية؟

- ما أهمية وسائل التمويل في التجارة الخارجية؟

- ماهي مختلف مراحل وإجراءات تقنيات التمويل المستخدمة في التجارة الخارجية ؟

2. الفرضية العامة:

تسهيل الإجراءات الإدارية أمر إلزامي على البنوك التجارية لتقنية الاعتماد

المستندي لتفعيل عمليات التجارة الخارجية.

الفرضيات الجزئية:

- التجارة الخارجية سياسة اقتصادية تهدف إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية وتهتم

بدراسة الصفقات التي تتم بين الدول باستعمال عدة وسائل وطرق الدفع.

- إن وسائل تمويل التجارة الخارجية تضمن السير الحسن للمعاملات الدولية

وتوسيعها بالتالي تحقيق النمو والتطور الاقتصادي لأي بلد.

- يمر الاعتماد المستندي بعدة مراحل وإجراءات ادارية منذ اتفاق المتعاملين إلى أن

يصل إلى نقطة النهاية وهي تسليم البضاعة.

3. منهج البحث:

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة، والتساؤلات الفرعية وأيضاً اختبار صحة

الفرضيات وتحليل مختلف أبعاد وجوانب الموضوع اعتمدت على بعض المناهج التي

تتوافق مع طبيعة الموضوع وهي:

- **المنهج الوصفي:** بشكل عام سمح لي هذا المنهج بتحليل الجانب النظري للبحث والمتمثل في الدراسة النظرية حول تقنيات تمويل التجارة الخارجية في البنوك التجارية، كما استعملت أسلوب جمع المعلومات حيث تم استخدام أسلوب المسح المكتبي وذلك من خلال المراجع والبحوث والدراسات التي لها صلة بموضوع البحث، وكانت معظم المراجع المعتمدة هي عبارة عن كتب وبحوث نشرت في دوريات متخصصة أو قدمت في شكل أوراق بحث في الملتقيات العالمية، بالإضافة إلى ذلك رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، وكذلك البحوث على شبكة الانترنت، بالإضافة إلى ذلك فقد اعتمدت على المقابلات الشخصية من طرف (موظفين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة).

- **منهج دراسة حالة:** دراسة حالة تقنيات معتمدة في تمويل التجارة الخارجية في البنوك التجارية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة وذلك من خلال الملاحظة الميدانية والمقابلة مع بعض الموظفين من داخل البنك، وما جمعته من وثائق وبيانات لوصف إجراءات عملية التسوية في التجارة الخارجية.
د. دوافع وأسباب اختيار موضوع الدراسة:

كان وراء اختياري لهذا الموضوع جملة من الأسباب أفصلها كالآتي:

- مبررات ودوافع موضوعية:

• إبراز آليات تسوية التجارة الخارجية في البنوك التجارية.

• محاولة الوقوف على مدى تطابق المفاهيم النظرية والتطبيقية.

- مبررات ودوافع الشخصية:

• الرغبة والميول الشخصي في تناول مثل هذه المواضيع.

• الرغبة في إنشاء شركة استيراد والتصدير في القطاع الفلاحي بعد التخرج.

4. أهداف الدراسة:

أسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- اكتساب معارف جديدة وتنمية فكري وفكر القارئ الذي يستعين ببحثي.

- محاولة التعرف على أهم مصادر تمويل التجارة الدولية.
- الإجابة عن التساؤلات والتحقق من الفرضيات المقدمة.
- إبراز أهم الأسس التي يعتمد عليها الإعتماد المستندي.

5. أهمية الدراسة:

ألخص أهمية بحثي في النقاط التالية:

- تأتي هذه الدراسة كمساهمة علمية في أحد المواضيع المهمة في التجارة الخارجية.
- محاولة تقديم رصيد علمي إلى كل المهتمين والباحثين.
- معرفة واقع التمويل البنكي للتجارة الخارجية الجزائرية وبصفة خاصة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة وذلك في ظل الإجراءات التي تواكب العصر التي فرضت التعامل بتقنيات الحديثة.

6. حدود البحث:

تتمثل حدود الدراسة في:

- الإطار المكاني:تمكنت من الحصول على البيانات الخاصة بتقنية الاعتماد المستندي المستعملة في تمويل التجارة الخارجية في البنوك التجارية من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة.

- الإطار الزمني: تمت الدراسة خلال سنة 2019 لمدة ثلاثة أشهر ابتداء من 02/07/2019 إلى غاية 11/04/2019 في حين كانت دراسة ملف الاعتماد المستندي لأحد المستوردين لسنة 2016.

7. صعوبات البحث:

- من المؤكد، أن هناك العديد من العراقيل التي واجهتني حتى أصل إلى إنجاز هذا البحث، صعوبة الحصول على المعلومات الحقيقية وأكثر حداثة وخاصة ما تعلق بدراسة الحالة وذلك نظرا لسرية المعلومات، مع نقص في بعض المعلومات التي كنا أرى أنها من

أهم المعلومات التي تثري كثيرا هذا البحث، كما تم بذل جهد في ترجمة وثائق البنك التي تتوجب مصطلحات بنكية.

8. تقسيمات البحث:

انطلاقا من طبيعة الموضوع، والأهداف المنوطة به وللإجابة عن الإشكالية المطروحة في البحث تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وآخر تطبيقي كالتالي:

- الفصل الأول: يتكون من ثلاثة مباحث، المبحث الأول عموميات حول التجارة الخارجية والمبحث الثاني عموميات حول البنوك التجارية والمبحث الثالث ماهية التمويل في التجارة الخارجية.

- الفصل الثاني: قمت فيه بتوضيح جل تقنيات تمويل التجارة الخارجية في البنوك التجارية، وتم التركيز على التقنية المستعملة (الاعتماد المستندي) في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة.

- الفصل الثالث: وهو الذي خصصته لتوضيح الدور المهم الذي تلعبه تقنية (الاعتماد المستندي) في تمويل التجارة الخارجية في البنوك التجارية الجزائرية، مع دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة.

- الخاتمة: تم تقديم ملخص عام عن موضوع الدراسة وأهم النتائج المتوصل إليها مع وضع بعض التوصيات المقترحة.

9. الدراسات السابقة:

لقد تم التعرض في كثير من الدراسات إلى تقنيات تمويل التجارة الخارجية التي تعتمد عليها البنوك التجارية، وحيث حظي الاعتماد المستندي على اهتمام كبير من طرف الباحثين وذلك راجع إلى نسبة التعامل به ومدى إقبال المستورد عليه.

وفيما يلي يمكن عرض أبرز هذه الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة:

- دراسة بوكونة نورة: تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2011/2012، حيث

جاءت الإشكالية على نحو التالي: على ماذا ارتكزت سياسات التجارة الخارجية الجزائرية وكيفية تمويلها؟ ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة:

• حتى تكون عمليات التجارة الخارجية في غنى عن المخاطر المحتملة وغير المتوقعة التي تتعرض لها أثناء مراحل سيرها، فلا بد من إرفاقها بالوثائق اللازمة والضرورية وأكثر دقة.

• تلعب البنوك الدور الأساسي في تمويل التجارة الخارجية كما أنها تخلق جو من الثقة و الضمان لدى المتعاملين الاقتصاديين، فهي تعتبر القلب النابض في تمويل التجارة الخارجية.

• تعدد تقنيات تمويل التجارة الخارجية، من قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، وعلى المتعامل اختيار الطريقة المثلى للتمويل التي تناسب شروطه التجارية.

-دراسة صليحة بن طلحة: تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر (حالة سونلغاز) 1990-2006 ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الجزائر 2007-2008 ، حيث تناولت الدراسة الإشكالية التالية، ما مدى فعالية استخدام تقنية الاعتماد المستندي باعتبارها آلية للتمويل البنكي في تسهيل وضبط المبادلات الدولية بالجزائر؟ ومن بين النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة:

• تتعامل البنوك التجارية من خلال تقنية الاعتماد المستندي بالمستندات كمبدأ أساسي بالإضافة إلى مبدأ الاستقلالية كما أنها تلعب دور الوسيط بين المستورد والمصدر.

• واقع قطاع التجارة الخارجية الجزائرية يوحى بمدى سيطرة قطاع المحروقات على إجمالي الصادرات بينما الصادرات خارج المحروقات فهي لم تحقق ما هو مرجو منها إطلاقاً، وذلك نتيجة لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بالأساس على العائدات النفطية.

الفصل الأول

النأصيل النظرية لتمويل التجارة الخارجية في البنوك

التجارية

تمهيد

إن الهدف الأساسي للتجارة الخارجية هو توفير السلع والخدمات لتلبية الحاجات المحلية، وبذلك تتخلص من الفائض عن طريق المبادلات التجارية، ولكون التجارة الخارجية تحتل مكانة مرموقة في الدول و تعتبر الأساس في الاقتصاد الأولي، فهي تحتاج إلى تمويل دائم يضمن إستمرارها، وهذا التمويل يمنح من طرف البنوك.

إذن في هذا الفصل سنتطرق إلى ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية
- المبحث الثاني: عموميات حول البنوك التجارية
- المبحث الثالث: التمويل في التجارة الخارجية

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية.

عرف الإنسان التجارة منذ القدم ، وكان ذلك بأوجه مختلفة باختلاف الزمن ، وما أتى به من تطورات في الحياة ، ولكن الشيء المتفق عليه هو أن التجارة هي العمود الفقري للعلاقات الدولية لما توفره من مزايا ، وسوف نحاول تسليط الضوء على بعض جوانبها في هذا المبحث .

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية و أهميتها**الفرع الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية**

يمكننا تعريف التجارة الخارجية كالتالي:

التعريف الأول: " تعرف التجارة الخارجية على أنها عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى وتشمل عملية تبادل السلع والخدمات، النقود، الأيدي العاملة" (1).

التعريف الثاني: " التجارة الخارجية يعني بها كل المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة" (2).

وبصفة عامة "تمثل احد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات التجارية عبر الحدود السياسية. ويعد هذا التعريف الأقرب لدراسة النظرية الاقتصادية." (3)

وعليه يمكن تعريف التجارة الخارجية على أنها : عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صورة سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون داخل وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية مختلفة (4).

1 - نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 9.

2 - محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية ، كلية التجارة، الإسكندرية، 2009، ص: 8.

3- حسام على داوود وآخرون، اقتصاديات لتجارة الخارجية، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2002، ص 14.

4 يوسف ،مسعودي :دراسات في التجارة الدولية ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ، 2010 ، ص : 12 .

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي:

- 1- تشجيع الدول على التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع بإنتاجها بميزة نسبية بالمقارنة بالدول الأخرى
- 2- زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع الاختبار فيما يخص الاستهلاك. (1).
- 3- تعتبر مؤثرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي.
- 4- الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا.
- 5- نقل تكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء اقتصاديات المتينة وتعزيز عميلة التنمية الشاملة.
- 6- تحقيق التوازن في السوق الداخلية.
- 7- الارتقاء بالأذواق و تحقيق كافة المتطلبات و الرغبات و إشباع الحاجات .
- 8- إقامة العلاقات الودية و علاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
- 9- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود و تقصير المسافات و التي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية صغيرة(2).

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية وفوائدها :

يرجع السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميها علماء الاقتصاد بمشكلة (الندرة النسبية) وبالرغم من ذلك فإننا لا نستطيع حصر أسباب قيام التجارة الخارجية وخاصة تطورها في عامل وحيد، وبالتالي يمكن القول أن مجمل الأسباب والعوامل التي أدت إلى قيام التبادل الدولي هي :

¹ - رشاد العطار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص: 13.

² - بوكونة نورة: تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2011/2012، ص16.

- أ. عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا .
- ب. السعي إلى زيادة الدخل القومي ، اعتمادا على الدخل المحقق من التجارة الخارجية .
- ج. اختلاف الميول والأذواق ، أدى بالمستهلكين إلى البحث عن السلع ذات المواصفات العالمية من الجودة¹ .

ارتفاع المستوى المعيشي لبعض الدول أدى إلى رغبتها في تصريف منتجاتها² .

الفرع الثاني : فوائد التجارة الخارجية :

أصبحت التجارة الخارجية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم لما توفره من منافع عدة نذكر منها :

- أ. توفير فرص عمل للعمالة في كل دولة .
- ب. منع الاحتكار³ .
- ج. زيادة الرفاه الاقتصادي من خلال زيادة إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات⁴ .
- د. الاستغلال الأمثل للموارد⁵ .

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية:

هناك عوامل من شأنها التأثير على التجارة الخارجية نذكر منها عاملين أساسيين هما:

1- مستوى التنمية الاقتصادية:

يلعب هذا العامل دورا هاما في مجال التجارة الخارجية ، إذا أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية ،

¹ حسام، علي داود :مرجع سابق ،ص ص:13-14 .

² رشاد العطار وآخرون ، مرجع سابق ، ص :14 .

³ محمد ، أحمد السريتي ، مرجع سابق ، ص :12 .

⁴ موسى ،سعيد مطر وآخرون :التجارة الخارجية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،ط1 ، الأردن ، 2001 ، ص :13 .

⁵ يوسف ، مسعودي : مرجع سابق ، ص : 12 .

عكس ما هو الحال عليه على اقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية، حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية .

2-أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي :

فهذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي ، فالإقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته الداخلية فهو بحاجة إلى سلاح خام ووسط ، لذا تلجأ الدول إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات ، كما أن للطلب الاستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدول من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع .

أما عن الاقتصاد العالمي والدولي ، فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا ضغط استهلاكها من جهة أخرى¹.

¹ شلالي، رشيد:تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة الجزائر ،ص 22-23.

المبحث الثاني: عموميات حول البنوك التجارية

لا يسعنا في هذا المبحث إلا أن نتحدث عن بعض المفاهيم الواردة عن البنوك التجارية إضافة إلى الحديث عن خصائصها، أهميتها وأهدافها وموارد واستخدامات هذه البنوك.

حيث تمثل البنوك التجارية أو بنوك الودائع، القسم التقليدي من النظام المصرفي، وترجع أهميتها أساسا إلى الدور الهام الذي تلعبه في التأثير على العرض الكلي للنقود.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية

يعود اصل كلمة بنك الى اللغة الايطالية وهي كلمة "BANCO" التي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عد وتداول العملات ثم اصبحت اخيرا عن المكان التي توجد به المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.¹

لقد تعددت تعاريف البنك التجاري نذكر منها:

1- البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تتخصص في تلقي الودائع، ومنح القروض بجانب تقديم مجموعة أخرى من الخدمات المكملة مثل شراء أو بيع أوراق تجارية وتحصيل الأوراق التجارية، وخصم الكمبيالات وقبولها، وشراء وبيع العملة الأجنبية، وفتح اعتمادات مستندية وإصدار خطابات الضمان....الخ.²

¹شاكر، القزويني: محاضرات في اقتصاديات البنوك، الطبعة الثانية، الجزائر، ص: 24 .

عبد القادر، عطية: اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ص: 12.²

2- يعرفها المشروع الجزائري في قانون النقد والقرض في مادته 114، على أنه: «أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون». وبالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية: جمع الودائع من الجمهور، منح القروض، توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.¹

فقد اتسع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك التجارية، ولم يعد يقتصر على العمليات القصيرة الأجل، بل تعدى ذلك في كثير من الدول لتشمل تقديم الائتمان الطويل الأجل، مما أكسبها أهمية خاصة في النظام المصرفي، حيث إذ أطلقت كلمة "بنك" فإن المقصود هو البنك التجاري دون غيره من المؤسسات الائتمانية الأخرى.

• من التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل يتمثل في:

ان البنوك التجارية عبارة عن مؤسسات مصرفية تأتي في المرتبة الثانية في التسلسل الهرمي للجهاز المصرفي بعد البنك المركزي، حيث تقوم بجمع الادخار من اصحاب الفوائض وتقديمها للمحتاجين لرؤوس الاموال في شكل قروض.

المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية:

تمثل البنوك التجارية النوع الثاني من أشخاص النظرية النقدية، أي أنها تأتي في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي ضمن الجهاز المصرفي لدولة ما، وهي تتميز بعدة خصائص منها القدرة على ترتيب ميزانيتها بشكل يمكنها من تأدية وظائفها بتقنية عالية ومجزية.

ويمكن تحديد خصائص البنوك التجارية بما يلي²:

¹الطاهر، لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، الجزائر، ص: 202.

²سليمان، بودياب: اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، عمان، 1996، ص

أ. تتأثر برقابة المصرف المركزي ولا تؤثر عليه: يمارس البنك المركزي رقابة على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن المصارف التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

ب. تعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد: تتعدد البنوك التجارية وتتفرع تبعاً لحاجة السوق النقدية.

ج. تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية: تختلف النقود المصرفية التي تصدرها المصارف التجارية عن النقود القانونية، التي يصدرها البنك المركزي، وتتماثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان، بعكس نقود الودائع التي تكون عادة متباينة ومتغيرة تخضع لأسعار فائدة تختلف باختلاف الزمان والمكان، والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب عادة القطاعات الاقتصادية.

د. تسعى البنوك التجارية إلى الربح بعكس البنك المركزي: تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر من الربح وبأقل نفقة ممكنة، وهي غالباً ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات. وهذا الهدف مختلف عن أهداف البنك المركزي التي تتلخص في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة النقدية.

المطلب الثالث: أهمية البنوك التجارية وأهدافها:

الفرع الأول: أهمية البنوك التجارية:

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوافرات المحققة من الحجم الكبير وذلك كما يلي¹:
أ. بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب، والعكس بالشروط والمدة الملائمة للثنتين.

¹ رشاد العطار وآخرون، مرجع سابق، ص: 13.

- ب. بدون البنوك تكون المخاطر أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.
- ج. نظرا لتنوع استثمارات البنوك فإنما توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.
- د. يمكن للبنوك نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
- هـ. إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود لكي تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.
- و. بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.

الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية¹:

- تمثل البنوك التجارية أهمية كبيرة في الاقتصاد تختلف حسب الوظائف التي يؤديها، وقد أشار البعض أن أهداف البنوك التجارية تنقسم إلى ما يلي :
- أ. أهداف عامة : هي تلك الأهداف التي تتعلق بالسياسة المصرفية للبنك مثل تحقيق نمو في حجم ربحية البنك بمعدلات أكبر من المنافسين في السوق المصرفية.
- ب. أهداف وظيفية : وهي تلك الأهداف التي تتعلق بالنواحي التنفيذية مثل الأهداف التي تتعلق بعلاقات البنك مع العملاء واختيار العمالة كغيرهما.

كما أشار البعض الآخر أن أهداف البنوك التجارية تتضمن ما يلي :

- _ أهداف عامة : وهي التي تركز على تعظيم القيمة السوقية وتعظيم الربحية في الأجل الطويل.

_ أهداف فرعية : وهي مجموعة الأهداف التي تتمثل في ما يلي :

¹ محمد ، سمير أحمد :الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية ، دار المسير للنشر والتوزيع ،ط1، 2009 ، ص :120 .

- تحقيق الأمان: أي العمل على عدم تعرض البنك للمخاطر المختلفة مثل تدهور معدلات الربحية والسيولة وعدم كفاية رأس المال والانخفاض الملحوظ في كفاءة الإدارة في النشاط أو أكثر من أنشطة البنك التجاري.
- الخدمة: يقصد به التركيز على تنمية الخدمات التي يقدمها البنك في حدود السعر والربحية في الأجل الطويل مع مراعاة ظروف المنافسة.
- النمو: وهو يركز على نمو أرباح البنك في الأجل الطويل مما يؤدي إلى زيادة سعر السهم وزيادة الحصة السوقية.

المبحث الثالث: ماهية التمويل في التجارة الخارجية :

إن المؤسسات بتنوع نشاطها وتوسعه تبحث عن تغطية احتياجاتها من رؤوس الأموال، إذ أن هذه الاحتياجات قد تكون عند نشأة المؤسسة أو عند تحديد وسائل ومعدات النشاط، أو في حالة عجز مؤقت على مستوى خزينتها الناتج عن اختلاف بين مجموع الإيرادات والمصاريف. إن تغطية هذه الحاجة إلى الأموال تتم بواسطة ما يعرف بالتمويل.

المطلب الأول: مفهوم التمويل في التجارة الخارجية :

لقد تطور التمويل بصورة كبيرة في الآونة الأخيرة إذ أصبح يأخذ مكانة وذلك لحاجة وضرورة المؤسسات مهما كان نوعها وشكلها لمصادر التمويل التجارية ولذا تعددت طرق التمويل.

التعريف الأول: يعرف التمويل عملية تمويل الاستثمارات الجديدة بالاعتماد على الأموال التي يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية¹.

التعريف الثاني: "هو أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات².

التعريف الثالث: إمداد المؤسسات بالمال اللازم لإنشائها أو توسعتها أو تفريقها وهو من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الصناعية في كل البلاد بوجه عام³.

ومن خلال هذه التعريفات يمكن أن نخلص إلى أن التمويل هو الحصول على الموارد المالية من مصادر مختلفة في أوقات الحاجة إليها بغرض إنشاء المشاريع الاستثمارية أو تكوين رؤوس الأموال وذلك قصد إنتاج سلع وخدمات.

¹ عبد القادر ، خليل :الاقتصاد البنكي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2017 ، ص : 12.

² عبد المعطي رشيد وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، دار المير، الأردن، 1997، ص: 40.

³ محمد ،توفيق ماضي :تمويل المشروعات ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1999 ، ص : 60 .

المطلب الثاني: أهمية التمويل في التجارة الخارجية :

تظهر أهمية التمويل من خلال ما يلي¹ :

أ. يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات لزيادة الإنتاجية.

ب. يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسات للخروج من حالة العجز المالي.

ج. العمل على مواجهة البطالة وخلق وتوفير مناصب العمل.

د. استثمار هذه الأموال في أصول أو موجودات منتجة اقتصاديا.

هـ. زيادة الصادرات والإحلال محل الواردات مما ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: أصناف التمويل : هناك عدة تصنيفات ومن أهمها:

أ. التصنيف حسب المدة:

يصنف التمويل حسب المدة إلى تمويل قصير، تمويل متوسط الأجل وتمويل طويل الأجل كالتالي:

- **التمويل القصير الأجل :** يقصد بالتمويل قصير الأجل تلك الأموال التي تقل مدة استعمالها عن سنة، ويهدف إلى تمويل العمليات الجارية للمؤسسة خال دورة الاستغلال (شراء مواد أولية، دفع أجور العمال.... الخ) حيث يتم تسديدها من إيرادات نفس دورة الاستغلال².

¹ رايح خوئي، ترقية أساليب وصيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة) ، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2002 - 2003، ص: 7.

² رشاد العطار وآخرون، مرجع سابق ، ص: 29

- **التمويل المتوسط الأجل** : وهي تلك الأموال التي تتراوح مدتها من سنة إلى سبع سنوات وهو موجه أساسا لتمويل الاستثمار في تجهيزات ومعدات الإنتاج أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عدد من السنين¹.
- **التمويل الطويل الأجل** : عبارة عن التمويل الذي يمتد أكثر من سبعة أعوام، حيث يكون موجه التمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل، كبناء المصانع وإقامة مشاريع جديدة أو الحصول على الأراضي والمباني وغيرها².

ب. التصنيف حسب المصدر

حسب هذا التصنيف قسم التمويل إلى:

- **التمويل الداخلي**: تقصد بالتمويل الداخلي مجموع الأموال التي يمكن أن تحصل عليها المؤسسة بفعل نشاطها الاستغلالي دون اللجوء إلى المصادر الخارجية حيث يعتبر من المصادر الأقل تكلفة ويكون مصدره المؤسسة نفسها أو مالكيها مثل بيع الأصول أو تأجيرها، حجز الأرباح المحققة، الإهلاكات والمؤونات...الخ
- **التمويل الخارجي**: يتم اللجوء إلى هذا النوع من التمويل إذا كان التمويل الداخلي لا يكفي ولا يلبي كل الاحتياجات، ويكون مصدره من خارج المؤسسة وبعيدا عن مالكيها مثل الاقتراض من البنك، التمويل التجاري، السندات.....الخ³.

ج. التصنيف حسب الغرض:

- **تمويل الاستغلال** : ويتمثل في ذلك القدر من الموارد المالية الذي يتم التضحية بها في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال، يقصد بتمويل الاستغلال تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات شراء المواد الخام ودفع أجور العمال

¹أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، اقتصاديات القوة والتمويل، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2005، ص: 123.

²رشاد العطار وأخرون، مرجع سابق، دس: 30

³طارق الحاج، مبدئ التمويل، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 21.

وما إلى ذلك من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق الجاري.

- **تمويل الاستثمار:** هي تلك الأموال التي يكون الغرض من استخدامها زيادة الإنتاج أو زيادة المبيعات ك شراء مواد خام أو شراء آلات وذلك لتدعيم الطاقة الإنتاجية للمؤسسة¹.

المطلب الرابع: مصادر التمويل :

يمكن لنا أن نقسم مصادر التمويل إلى²:

أ. **من حيث الملكية:** وتنقسم إلى:

- التمويل من المالكين أنفسهم، وذلك من خلال عدم توزيع الأرباح، زيادة رأس المال، ويطلق عليه بأموال الملكية.

- التمويل من غير المالكين (المقرضين): وقد يكونوا مودعين للمنشأة، أو بنوك أو مؤسسات مالية.... الخ، ويطلق عليه بأموال الاقتراض.

ب. **من حيث النوع:** وتنقسم إلى:

- تمويل مصرفي، وهو الذي نحصل عليه من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

- تمويل تجاري، وهو الذي نحصل عليه من التجار.

ج. **من حيث المدة (الفترة الزمنية):** وينقسم إلى:

- تمويل طويل الأجل : عبارة عن التمويل الذي يفوق سبعة أعوام.

- تمويل متوسط الأجل : ذلك النوع من القروض الذي يتم سداه خلال فترة تزيد عن سنة وتقل عن 07 سنوات.

¹ رايح خوني، مرجع سابق، ص: 99

² طارق الحاج، مرجع سابق، ص: 25.

- تمويل قصير الأجل : تلد الأموال التي تقل مدة استعمالها عن سنة، وعادة ما يكون موجه لصفقات خاصة بتبادل السلع والخدمات.
- د.من حيث المصدر : وينقسم إلى:
- تمويل داخلي: ويكون مصدره المؤسسة نفسها أو مالكيها مثل بيع الأصول أو تأجيرها أو حجز الأرباح... الخ.
- تمويل خارجي: ويكون مصدره من خارج المؤسسة وبعيدا عن مالكيها مثل الاقتراض البنكي، التمويل التجاري، السندات ... الخ.

خلاصة الفصل :

من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الأول نستنتج أن مكاسب التجارة الخارجية تتماشى مع مكاسب التنمية، إذ أصبحت العلاقات المختلفة بين الدولة والعالم الخارجي أمراً إلزامياً لتطوير اقتصادياتها نظراً للأهداف العديدة التي تصبو إلى تحقيقها من خلال المبادلات التجارية في ظل التجارة الخارجية، وبالموازاة مع ذلك فإن الدخول في علاقات تجارية مع الخارج يتطلب معرفة واسعة بدراية عميقة بقواعد المالية الدولية وتقنياتها، وتتضمن هذه المعرفة على وجه الخصوص التحكم في مكانزمات الصرف وتطورات الأسواق المالية الدولية لذا فإن تعذر على المتعاملين التجاريين الإلمام بجميع هذه التقنيات تتولى البنوك التجارية هذه المهمة من خلال الخدمات المصرفية المتعددة التي أصبحت تتنافس من أجل توفيرها لعملائها، ومن هنا تتضمن أهمية الجانب التمويلي للتجارة الخارجية ومدى مساهمة البنوك فيه من خلال منحه لقروض تمويل قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل والسماح للمتعاملين باختيار أفضل الطرق التي تسمح بتوسيع التجارة الخارجية والتخفيف من العراقيل التي تواجهها.

الفصل الثاني

تقنيات التمويل الدولية قصيرة الأجل للتجارة الخارجية

تمهيد:

يعتبر أسلوب تمويل التجارة الخارجية مسألة يهتم بها كثيرا خاصة من طرف البلدان التي تصدر منتوجا واحدا (كما هو الحال في الجزائر)، حيث هو المصدر الوحيد الذي يوفر العملات الأجنبية بنسب أكبر.

وعمليات تمويل التجارة الخارجية تحتاج عملة صعبة وبذلك فأسلوب التمويل يرتبط بمدى توفر هذه الأخيرة لدى الدولة .

تطرح التجارة الخارجية وبصفة خاصة الواردات مشاكل أحيانا متعددة بين الأطراف المتعاملة التي لا تتواجد في نفس البلد، ولذلك نجد تدخل البنوك والمؤسسات المالية في أغلب هذه التعاملات نظرا لخبراتها ومساعداتها المالية ، كما أنها تقوم بتأمين البلد من جهة وتدعيم الصادرات التي توفر العملة الصعبة للبلد من جهة أخرى .

المبحث الأول : تقنيات التمويل الدولية قصيرة الأجل :

يسمح التمويل قصير الأجل لعمليات التجارة الخارجية للمصدرين والمستوردين على السواء، بالحصول على مصادر التمويل الممكنة لتمويل صفقاتهم التجارية في أقل وقت ممكن، وفي هذا المبحث نتطرق إلى بعض التقنيات المستعملة في هذا النوع من التمويل.

المطلب الأول: ماهية التحصيل المستندي :

عادة عندما تستمر علاقة تجارية بين مصدر ومستورد تصبح هناك درجة من الثقة، وهذا ما يسمح لهما باستعمال تقنية مرنة وسهلة لإتمام عملياتهما التجارية تعرف بالتحصيل المستندي .

1- مفهوم التحصيل المستندي :

التحصيل المستندي هو عملية يقدم فيها المصدر لبنكه المستندات المتفق عليها مع المستورد مصحوبة أولاً بكمبيالة ، موجهة للمستورد مقابل دفع هذا الأخير أو قبوله الكميالة . بهذا التحصيل المستندي يضمن المصدر بأن المستورد لن يحصل على المستندات التي يحتاجها لاستلام السلعة إلا إذا دفع أو قبل الكميالة.¹

ويستخدم التحصيل المستندي في مجال التجارة الخارجية في الحالات التالية:

- ✓ لدى البائع ثقة في قدرة المشتري واستعداده للسداد.
- ✓ استقرار الأحوال السياسية و الاقتصادية في بلد المستورد.
- ✓ عدم وجود أية قيود على الاستيراد في بلد المستورد، مثل وجود رقابة على النقد أو ضرورة استخراج تراخيص استيراد...الخ.²

2- أطراف عملية التحصيل المستندي :

يوجد عادة أربعة أطراف في عملية التحصيل المستندي:

¹مدحت صادق :أدوات وتقنيات مصرفية ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2001، ص 30.

²مدحت صادق : مرجع سابق ، ص 31.

- أ- الطرف المنشئ للعملية (المصدر أو البائع أو المحول) وهو الذي يقوم بإعداد مستندات التحصيل ويسلمها إلى البنك الذي يتعامل معه، مرفقا بها أمر التحصيل.
- ب- البنك المحول وهو الذي يستلم المستندات من البائع ويرسلها إلى البنك الذي سيتولى التحصيل وفقا للتعليمات الصادرة إليه في هذا الشأن .
- ج - البنك المحصل وهو الذي يقوم بتحصيل قيمة المستندات المقدمة إلى المشتري نقدا أو مقابل توقيعه على كمبيالة وفقا للتعليمات الصادرة إليه من البنك المحول.

د- المشتري أو المستورد، وتقدم إليه المستندات للتحصيل أو الكمبيالة لتوقيعها.¹

3- سير عملية التحصيل المستندي: تتم عملية التحصيل المستندي وفقا للمراحل التالية²:

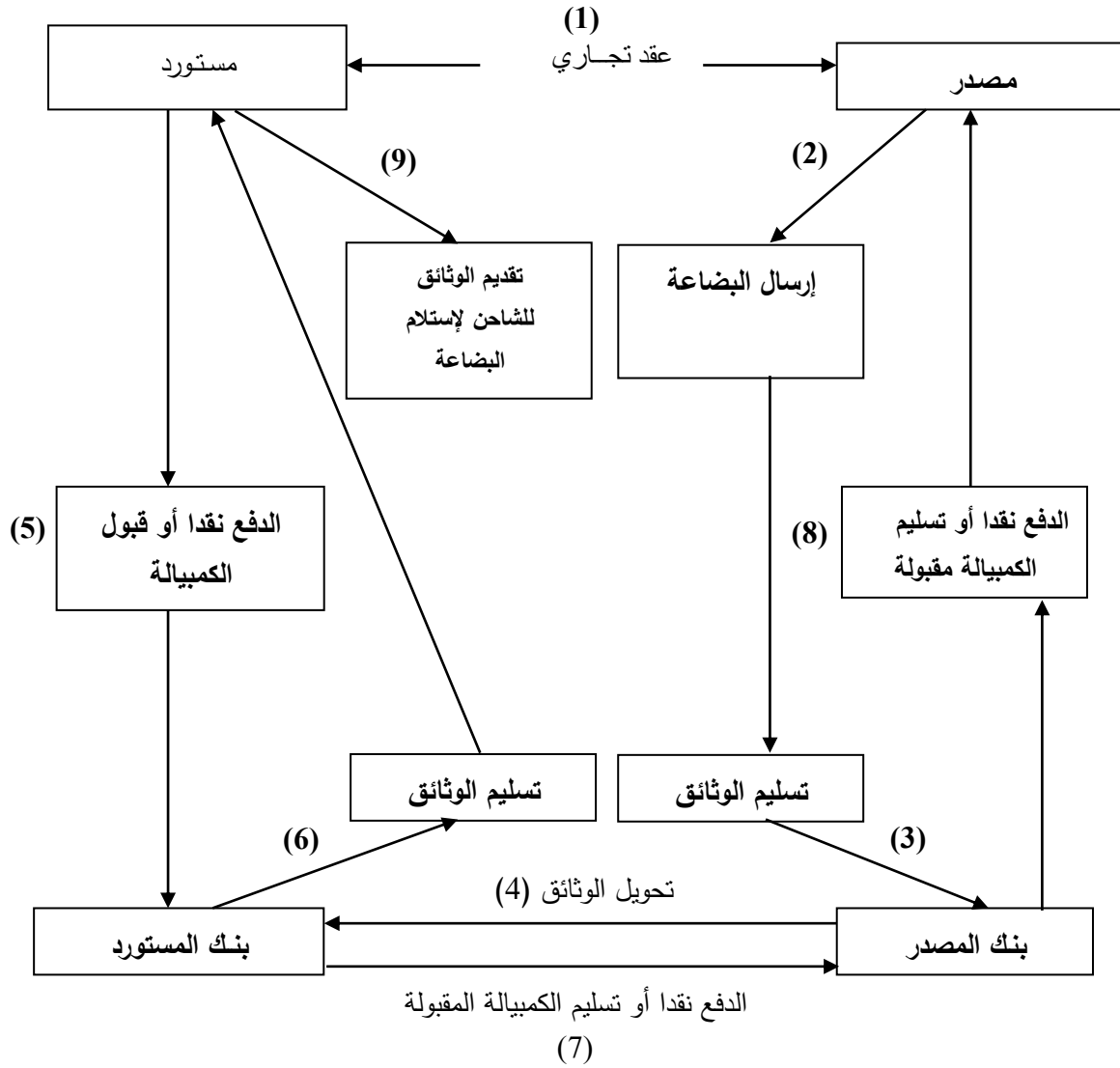
- ✓ يقوم الطرفان (المستورد والمصدر) بإبرام عقد تجاري، وتحدد طريقة التسديد بواسطة تحصيل مستندي .
- ✓ يرسل المصدر البضاعة إلى بلد المستورد.
- ✓ يقوم المصدر بتسليم الوثائق التي تثبت إرسال البضاعة إلى بنكه.
- ✓ يقوم بنك المصدر بتحويل هذه الوثائق إلى بنك المستورد .
- ✓ يقوم المستورد بدفع ثمن البضاعة نقدا أو بقبول الكمبيالة المسحوبة عليه على مستوى بنكه.
- ✓ يقوم بنك المستورد بتسليم الوثائق لعميله.
- ✓ يستلم المستورد البضاعة بعد تقديمه الوثائق للشاحن.
- ✓ يقوم بنك المستورد بتحويل المبلغ إلى بنك المصدر، سواء نقدا أو تحويل الكمبيالة المقبولة من طرف المستورد.
- ✓ يقوم بنك المصدر بتحويل ثمن البضاعة إلى حساب عميله.

¹ الطاهر لطرش : تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص : 120 .

² Philippe Guarsuault , Stephane Priami : les opérations bancaires à l'international , banque – éditeur, Paris ,1999, P 108

والشكل الموالي يوضح المراحل السابقة لسير عملية التحصيل المستندي.

شكل رقم (1) : سير عملية التحصيل المستندي.



la source : Philippe Guarsuault , StephanePriami : ibid ,1999, P 108.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي لتقنية تحويل الفاتورة L -Factoring affacturage

تعتبر عملية تحويل الفاتورة أداة من أدوات التمويل قصير الأجل للتجارة الخارجية خاصة في السلع الاستهلاكية.

1- مفهوم عملية تحويل الفاتورة :

تحويل الفاتورة هي آلية تقوم بواسطتها مؤسسة متخصصة - تكون في غالب الأمر مؤسسة قرض - بشراء الديون التي يملكها المصدر على الزبون الأجنبي ، حيث تقوم هذه المؤسسة بتحصيل الدين وضمان حسن القيام بذلك ، وبهذا فهي تحل محل المصدر في الدائنية وتبعا لذلك فهي تتحمل كل الأخطار الناجمة عن احتمالات عدم التسديد، ولكن مقابل ذلك فإنها تحصل على عمولة مرتفعة نسبيا قد تصل إلى 4 % من رقم الأعمال الناتج عن عملية التصدير.

وعملية تحويل الفاتورة هي عبارة عن ميكانيزم للتمويل قصير الأجل بإعتبار أن المصدرين يحصلون على مبلغ الصفقة مسبقا من طرف المؤسسات المتخصصة التي تقوم بهذا النوع من العمليات قبل حلول أجل التسديد الذي لا يتعدى عدة أشهر¹.

2- أطراف عملية تحويل الفاتورة :

تتطلب عملية تحويل الفاتورة وجود ثلاثة أطراف تنشأ فيما بينها علاقة تجارية :
الطرف الأول : وهو التاجر أو الصانع أو الموزع ، وهو الطرف الذي يكون في حوزته الفاتورة التي تشتريها المؤسسات المالية المتخصصة في هذا النشاط، أو أحد البنوك التجارية التي تتوفر لديها هذه الخدمة المصرفية.

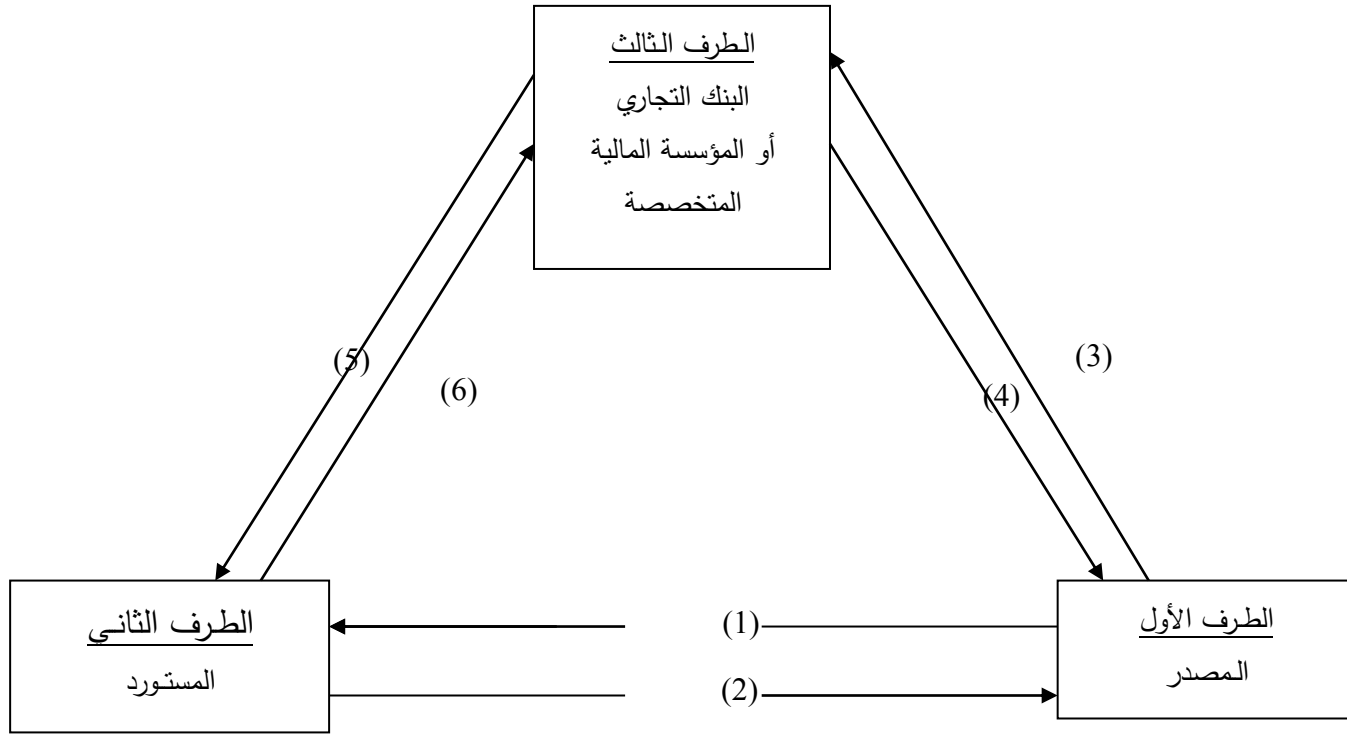
الطرف الثاني : وهو العميل ويقصد به الطرف المدين للطرف الأول.

¹الطاهر لطرش : مرجع سابق ، ص 115 .

الطرف الثالث : وهو المؤسسات المالية المتخصصة في هذا النشاط أو أحد البنوك

التجارية التي تتوفر لديها هذه الخدمة والتي يعهد إليها بهذا النشاط¹

شكل رقم (02) : سير عملية تحويل الفاتورة.



المصدر: مدحت صادق : مرجع سابق، ص 46.

(1) المصدر يبيع منتجا إستهلاكيا معيناً إلى المستورد.

(2) يوقع المستورد على سندات مديونية بقيمة المنتج المباع و إرسالها إلى المصدر.

(3) يقوم المصدر ببيع الفاتورة إلى البنك التجاري أو المؤسسات المالية المتخصصة.

(4) البنك التجاري يمنح المصدر نسبة معينة من قيمة الفاتورة - تصل إلى 80% -

(5) يقوم البنك التجاري بإخطار المدين مطالباً إياه بسداد سندات المديونية إليه في تاريخ

الإستحقاق.

(6) يقوم المستورد بسداد قيمة السندات المديونية للمنتج المعين في تواريخ إستحقاقها.²

¹مدحت صادق : مرجع سابق ، ص 44-45 .

²مدحت صادق ، مرجع سابق ، ص : 46 .

المطلب الثالث : أساليب أخرى للتمويل قصير الأجل :

بالإضافة إلى أساليب التمويل سابقة الذكر هناك طرق أخرى للتمويل قصير الأجل منها¹:

1- خصم الكمبيالة المستندية:

تمثل الكمبيالة المستندية أمرا من الساحب إلى المسحوب عليه بأداء القيمة في التاريخ المحدد لشخص ثالث يسمى المستفيد، وأحيانا يكون هذا التاريخ لاحقا لموعد إستلام البضاعة بما يتيح للمشتري تصريفها وسداد القيمة في التاريخ المذكور، ويستطيع البائع في حالة حاجته للسيولة قبل الموعد المحدد لإستحقاق الكمبيالة أن يقوم بخصمها لدى أحد بيوت الخصم أو البنك الذي يتعامل معه .

2- التسبيقات بالعملة الصعبة :

يمكن للمؤسسات التي قامت بعملية تصدير -مع السماح بأجل التسديد لصالح زبائنها - أن تطلب من البنك القيام بتسبيقات بالعملة الصعبة، وبهذه الكيفية تستطيع المؤسسة المصدرة أن تستفيد من هذه التسبيقات في تغذية خزينتها ، حيث تقوم بالتنازل عن مبلغ التسبيق في سوق الصرف مقابل العملة الوطنية، وتقوم هذه المؤسسة بتسديد هذا المبلغ إلى البنك بالعملة الصعبة حالما تحصل عليها من الزبون الأجنبي في تاريخ الإستحقاق، وتتم هذه العملية بهذه الكيفية إذا كان التسبيق المقدم قد تم بالعملة الصعبة التي كانت هي العملة التي تمت بها عملية الفوترة (أي التي تمت بها الصفقة).

وتجدر الإشارة إلى أن مدة التسبيقات بالعملة الصعبة لا يمكن أن تتعدى مدة العقد المبرم بين المصدر والمستورد، ولا يمكن من جهة أخرى أن تتم هذه التسبيقات ما لم تقم المؤسسات بالإرسال الفعلي للبضاعة إلى الزبون الأجنبي، ويمكن إثبات ذلك بكل الوثائق الممكنة وخاصة الوثائق الجمركية الدالة على ثبوت عملية التصدير .

¹ الطاهر لطرش: مرجع سابق ، ص 113-115.

المبحث الثاني: التمويل المتوسط وطويل الأجل لعمليات التجارة الخارجية.

يتعلق التمويل المتوسط والطويل الأجل التجارة الخارجية بتمويل تلك العمليات التي تفوق مدتها العادية ثمانية عشر (18) شهرا، وهناك العديد من التقنيات المستعملة في هذه المجال من أهمها ما يلي:

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لتقنية قرض المشتري:

الفرع الأول: مفاهيم حول تقنية القرض المشتري:

أ- مفهوم قرض المشتري:

هو عبارة عن آلية يقوم بموجبها بنك معين أو مجموعة من البنوك في البلد المصدر بمنح قرض للمستورد لفترة تتجاوز ثمانية عشر (18) شهرا، بحيث يستعمله هذا الأخير في تمديد مبلغ الصفقة نقدا، المصدر الذي يلعب دور الوسيط في المفاوضات التي تتم بين المستورد والبنك أو البنوك المعينة بغرض إتمام الصفقة به¹.

ب- أنواع قرض المشتري وخصائصه: قرض المشتري له أكثر من نوع ويتضمن

أكثر من خاصة وهي كما يلي:-

➤ أنواع قروض المشتري²:

- قروض المشتري المضمون: يكون تدخل البنك (المشتري) بصفة الضامن للقرض حيث المقترض هو المشتري.

- قرض المشتري المقترض: في هذه الحالة يمنح القرض مباشرة إلى البنك المشتري أي أن هذا الأخير هو المقترض.

¹ مدحت ، صادق :مرجع سابق ، ص : 35 .

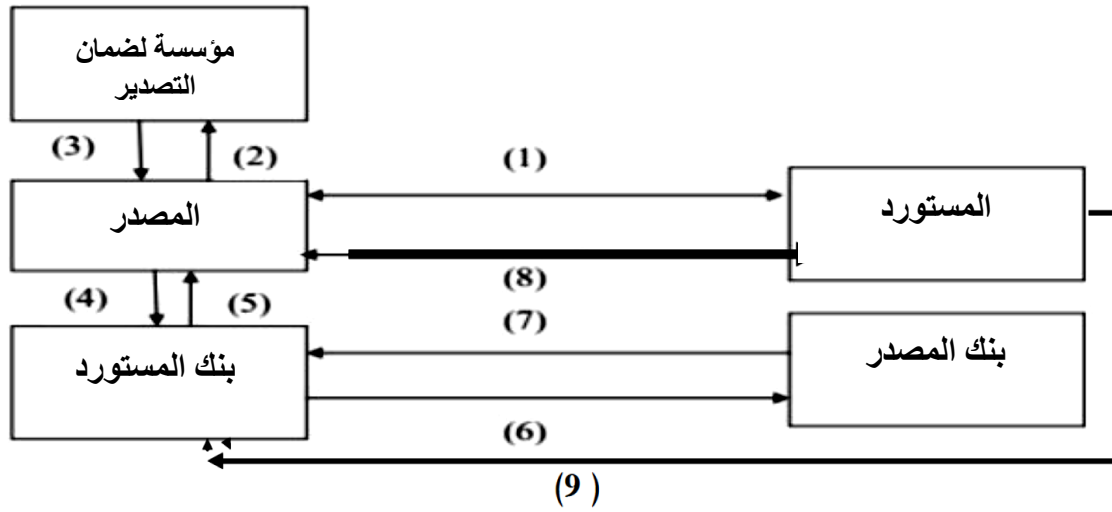
² الطاهر ،طرش : مرجع سابق، ص : 120.

- **خصائص قرض المشتري:** من خلال تعريفنا لقرض المشتري يمكن أن نستنتج أنه يتميز بالخصائص الآتية حيث يتم هذا النوع من القروض بإمضاء عقدين مستقلين:
- **العقد التجاري:** وهو خاص بالعملية التجارية يتم فيه تبيان لواجبات الطرفين تبيان نوعية السلع ومبلغها وشروط تنفيذ الصفقة، فهو يحدد شروط البيع وإجراءات الدفع الفوري للبائعين طرف المشتري¹.
 - **عقد القرض:** يتعلق بالعملية المالية التي تتم بين المستورد والبنك مانح القرض يبين فيه شروط إتمام القرض وإنجازه مثل: فترة القرض، طريقة استرداده، فترة التسديد ومعدلات الفائدة المطبقة.
- ✓ يسمح للبنوك بوضع في الوقت اللازم المبالغ الضرورية تحت تصرف المشتري ليقوم بالتزامه بالدفع.
- ✓ يمنح قرض المشتري عادة لتمويل الصفقات الهامة من حيث المبلغ خاصة، حيث لا يستطيع المستورد تمويلها بأمواله الخاصة، كما أن المصدر لا يمكنه أن ينتظر كل هذه المدة إذ يصعب عليه تجميد أموالهم طول فترة الانتظار².

¹ مدحت صادق : مرجع سابق ، ص 35.

² الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص م 123-124.

الشكل 03 : مراحل سير عملية قرض المشتري :



المصدر: مختاري عبد الجبار، أثر تحرير الخدمات المالية على مصادر تمويل التجارة الخارجية - دراسة حالة الصين الشعبية- منكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009.ص: 71 .

شرح المخطط:

- تتم عملية قرض المشتري وفق الخطوات التالية:
- إبرام صفقة تجارية بين المصدر والمستورد.
- المصدر يقوم بطلب ضمان من مؤسسة متخصصة.
- تقدم مؤسسة الضمان موافقة بضمان العملية.
- طلب المصدر تمويل من بنات المستورد وذلك بعقد اتفاق من أجل قرض لتمويل العملية التجارية.
- تقديم الموافقة على تمويل القرض، كما يتم طلب الحصول على الوثائق التجارية.
- قبول سندات بالموافقة عليها وإعادة إرسالها البنك المصدر.
- إرسال بنك المصدر العقد المالي محرر في ثلاثة نسخ.
- إرسال البضاعة من طرف المصدر المستورد.
- تسديد نقدا حسب ما تضمنه عقد القرض.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي لتقنية قرض المورد :

الفرع الأول: مفاهيم حول تقنية قرض المورد :

أ. مفهوم قرض المورد: هو قرض يمنح للموارد المحلي الذي منح للمستورد الأجنبي آجال للتسديد، حيث يتمكن المورد من تحصيل المبالغ التي يدين له بها المستورد الأجنبي عند تسليم البضاعة (جزئياً أو كلياً)، فالبنك إذن يمنح القرض للمورد الوطني، ومن هنا أتت تسمية قرض المورد¹.

ب. خصائص قرض المورد:

- **خصائص قرض المورد:** يتميز قرض المورد بالخصائص التالية² :

- قرض المورد يتطلب إبرام عقد واحد؛
- قرض المورد يمنح مباشرة للمصر بعما يمنح للمستورد مهلة التسديد؛
- الدفع في قرض المورد يكون على شكل كمبيالات مرضية من طرف المشتري ومؤكدة من طرف بنكه؛
- يتطلب قرض المورد قبول المستورد للكمبيالة المسحوبة عليه وهذه الكمبيالات قابلة للخصم وإعادة الخصم من البنوك التجارية والبنك المركزي حسب الطرق والإجراءات المعمول بها في كل دولة.

الفرع الثاني: مراحل سير عملية قرض المورد :

يتم تنفيذ قرض المورد على عدة مراحل وهي³:

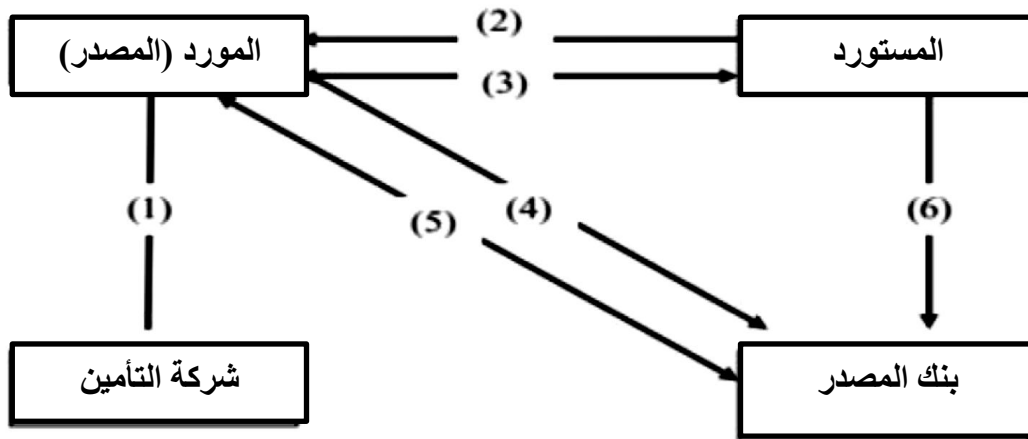
¹PhillippeGuarsault, StephanePriami, ibid, p 19.

²Ouvragecollectif, L'entreprise et la banque – dans les mutations économiques en Algérie –, OPU, Alger, 1994, P: 214

³عبد الجبار مختارى، اثر تحرير الخدمات المالية على مصادر تمويل التجارة الخارجية- دراسة حالة الصين الشعبية، مذكرة ماجستير، تجارة دولية، قسم علوم التسيير، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2009، ص 67.

- إبرام عقد تجاري بين المصدر والمستورد والذي يتم من خلاله الاتفاق على مختلف الجوانب التي تخص الصفقة والضمانات التي تحفظ لكل الأطراف حقوقهم. ثم حصول المورد على قرض لتمويل العملية في شكل ورقة تجارية قابلة للخصم، يقدمها المستورد وذلك لتمويل عملية التصدير.
- يقوم المصدر الأجنبي بالاتصال ببنكه أو أي بنك آخر ويقدم له طلب الخصم وذلك على أساس آجال التسديد التي منحها للمشتري الأجنبي (خصم الأوراق التجارية، حيث يتم دراسة مختلف عروض البنوك حيث يتم اختيار أفضل عرض مقدم من طرف البنوك.
- تسليم الأوراق التجارية للخصم وتحصيل قيمتها، ثم يكون الدفع حسب تواريخ الاستحقاقات والتي يتم الاتفاق عليها بين مختلف الأطراف، وذلك بعد تسديد المشتري الأجنبي لما عليه من ديون.

الشكل رقم (04): مراحل سير عملية قرض المورد



Source : Jean Louis Amelon ,L'essentiel a connaitre, en gestion financier, edition maxima, Paris, 2002, p324.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي لتقنية الإعتماد المستندي :

بالرغم من أن الإعتماد المستندي هو من أساليب التمويل قصيرة الأجل للتجارة الخارجية ، إلا أنه يعتبر من أشهر التقنيات المستعملة في عمليات التمويل ، نظراً لما يقدمه من ضمانات و تسهيلات للمصدرين و المستوردين على حد سواء، و كذلك إعتماده بشكل واسع في المبادلات التجارية الدولية.

المطلب الأول: ماهية الإعتماد المستندي :

للتعرف على ماهية الإعتماد المستندي تم التطرق إلى العناصر التالية :

- مفهوم الإعتماد المستندي:

قدمت للإعتماد المستندي عدة تعاريف منها مايلي :

تعريف 1 : إن كلمة الإعتماد هنا يقصد بها قرض ، أما المستندي يقصد بها تلك المستندات والوثائق المرتبطة بالعملية التجارية الممولة عن طريق هذا القرض ، أما من حيث تعريف الإعتماد المستندي ذاته ، يمكن التمييز بين تعريفين أساسيين للمفهوم الواحد ، وذلك من الناحية الإصطلاحية ومن الناحية التقنية .

فمن الناحية الإصطلاحية يقصد بالإعتماد المستندي ذلك الإعتماد الذي يفتحه البنك بناء على طلب عميله أيا كانت طريقة تنفيذه ، سواء كان بقبول كمبيالة أو بالوفاء لصالح متعامل الأمر بفتح الإعتماد ، وهو مضمون بحيازة المستندات الممثلة للبضاعة في الطريق أو معدة للأرسال ، وبعبارة أخرى فهو إعتماد ناشئ عن وساطة بنكية (بنكين) لمتعاملين إثنين ، الأول بنك المراسل الذي يتعهد بالدفع ، والثاني بنك المصدر الذي يحصل قيمة الصفقة التجارية وذلك في بلدين مختلفين .

أما من الناحية التقنية فالإعتماد المستندي يعني الدفع مقابل المستندات ، وهي الوسيلة الأكثر شيوعاً وإستعمالاً في مجال التجارة الخارجية ، فهو عملية قرض من نوع الإلتزام بالإمضاء ، بناء على طلب المستورد (مشتري البضاعة) الذي طلب فتح إعتماد مستندي من أحد البنوك في الداخل لصالح المصدر ، بعد أن يكون الطرفان قد إتفقا على شروط

العقد بكل تفاصيله، مع تحديد نوع الإعتماد الذي فتحه ، وبموجب هذا الإلتزام يقوم البنك بدفع مبلغ معين للمصدر مقابل حيازة الوثائق المتعلقة بالسلع محل العقد¹.

تعريف 2 : الإعتماد السندي هو تعهد مكتوب يصدره بنك يسمى البنك فاتح الإعتماد بناء على طلب عميله، يتعهد هذا البنك بمقتضاه لطرف ثالث يسمى المستفيد (المصدر) ، بأن يدفع أو يقبل أو يخضم قيمة الكمبيالات المصاحبة لمستندات الشحن طالما كانت تلك المستندات مطابقة لشروط هذا العقد².

المطلب الثاني: خصائص وأهمية الاعتماد السندي :

1- خصائص الاعتماد السندي :

من خلال التعريفات الموضوعية للإعتماد السندي يتبين لنا أنه يتميز بخصائص عديدة :

- خاصية الضمان: يضمن الاعتماد السندي للمشتري بأن يتسلم البضاعة بذات الشروط التي تعاقد عليها مع البائع، وبالمقابل فإنه يضمن للبائع بأن يستوفي ثمن البضاعة وذلك مقابل تقيده بالشروط الموضوعية في خطاب الاعتماد باعتبار أن التزام المصرف تجاهه نهائي ومباشر ومستقل عن عقد البيع الذي يركز إليه.

- خاصية الائتمان (Credit property): إن الاعتماد السندي يلعب دورا مهما لناحية الائتمان سواء بالنسبة للمشتري أو للبائع.

- بالنسبة للمشتري: تمكنه من الحصول على تسهيلات مصرفية متمثلة بعدم التسديد للمصرف حتى يتأكد من سلامة وصحة المستندات. كما تمكنه من بيع البضاعة حتى قبل استلامها.

¹ عبد الحق بوعتروس : الوجيز في البنوك التجارية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، قسنطينة ، الجزائر ، 2000 ، ص 86 .

² عبد المطلب عبد الحميد : البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها ، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 248 .

- بالنسبة للبائع: يستطيع الحصول على قيمة الاعتماد بمجرد تقديمه المستندات المطلوبة للبنك وأبرزها سند الشحن الذي يثبت شحن البضاعة، أي تكون البضاعة قد خرجت من حوزته وأصبحت في طريقها إلى المشتري. يمكنه أيضا خصم الكمبيالات المسحوبة على البنك قبل حلول موعد استحقاقها.

• خاصية الوفاء (Fulfillment property): يشكل الاعتماد المستندي وسيلة لوفاء كل من البائع والمشتري بالتزاماته اتجاه الآخر، للاعتماد المستندي مزايا عديدة يوفرها سواء البائع أو المشتري.

- بالنسبة للمشتري: فإنه يتأكد من عدم دفعه للثمن إلا بعد أن تكون البضاعة قد خرجت من حيازة البائع وأصبحت في طريقها إليه استنادا إلى مطابقة المستندات لشروط خطاب الاعتماد، وأيضا مستفيد من خبرة المصارف في هذا المجال إضافة إلى التوفير في الوقت.

- بالنسبة للبائع: فإنه يطمئن من استيفاء ثمن البضاعة مجرد تنفيذ التزاماته بتسليم المستندات المطابقة لشروط الاعتماد ذلك أن التزام المصرف اتجاهه نهائي، مباشر ومستقل عن علاقة البيع مما يجنبه مخاطر عدم سداد الثمن في حال إخلال المشتري بالتزاماته أضف إلى ذلك فإن قوة الضمان المعطى للبائع لا تحققه أي وسيلة أخرى، وأخيرا فيبقى مطمئنا أن المشتري سيبقى بعيدا عن منافسيه من التجار.¹

• أطراف الإعتاماد المستندي :

يشترك عادة في تنفيذ الإعتاماد المستندي أربعة أطراف هي :

أ- **المستورد** : وهو ذلك الشخص أو المؤسسة التي تطلب فتح الإعتاماد ويكون لها ذلك بموجب عقد بين المستورد والبنك فاتح الإعتاماد ، هذا العقد يجب أن

¹ مازن ، عبد العزيز فاعور : الاعتماد المستندي والتجارة الالكترونية في ظل الأعراف الدولية والتشريع الداخلي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2006 ، ص : 21 .

يتضمن جميع شروط وبنود الإتفاق المبرم مع المصدر مع تعيين نوع وطبيعة الإعتماد ذاته .

ب- **البنك فاتح الإعتماد** : وهو بنك المستورد الذي يقدم إليه طلب فتح الإعتماد ، وبعد الدراسة والتحليل لوضعية طالب الإعتماد من قبل البنك ذاته يقرر بالموافقة أو العكس ، إذا تعلق الأمر بالموافقة بفتح الإعتماد و يبلغ المستفيد مباشرة بهذا الفتح لصالحه ، والذي يكون في الغالب عن طريق بنك آخر وهو بنك المراسل أو بنك المصدر .

ج- **بنك المراسل** : وهو بنك المصدر ، بحيث عند تلقي البنك المراسل إشعار بفتح إعتماد لصالح أحد متعامليه يقوم بدوره بتبليغه للمستفيد سواء بإضافة تأكيده أو دون ذلك

د- **المستفيد** : وهو الشخص الطبيعي أو المعنوي المستفيد من الإعتماد المفتوح لصالحه أي (المصدر) ويقوم بتنفيذ شروط العقد ضمن المدة المحددة والمقررة للإعتماد ، ويقوم بتقديم المستندات الضرورية والمطابقة للعقد المبرم إلى البنك المراسل فور إتمام العملية (عملية التصدير والشحن)¹ .

2- أهمية الإعتماد المستندي :

أ. بالنسبة للمشتري (المستورد)² :

- ✓ يتأكد بأنه سيستلم البضاعة التي إشتراها في الوقت المحدد والمكان المعين وهي مطابقة تماما لما اتفق عليه مع البائع ، وإنه لن يجبر على إيفاء ثمنها إلا بعد استلامه لكافة المستندات التي طلبها ووجودها مطابقة لشروط وبنود الإعتماد .
- ✓ يستفيد من تسهيلات بنكية مضمونة بالبضاعة والمستندات ، إذ أنه لا يقوم عادة بدفع الثمن فور إتمام الشحن ، وإنما غالبا عند تسلمه المستندات من البنك .

عبد الحق بوعتروس : مرجع سابق ، ص 96-97 .¹

² أنطوان الناشف ، خليل الهندي : العمليات المصرفية والسوق المالية ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، الجزء الأول ، 1998 ، ص 89 .

✓ يستفيد من خبرة البنوك التي يتعامل معها وتجاربيها وعلاقاتها الخارجية ، ويحقق وفراً في المال والوقت ويؤمن ضماناً بتدخل المصارف لإتمام الصفقة بينه وبين البائع .

✓ لا يتنقل لإتمام الصفقة بل يتم ذلك تلقائياً عن طريق الوساطة البنكية ، وكذلك الحال بالنسبة للمصدر .

ب. بالنسبة للبائع (المصدر):

✓ حقق الإعتماد المستندي الأمان من خلال إيجاد طرف ثالث حسن السمعة وهو البنك التجاري الذي يلتزم أمام البائع بدفع قيمة المستندات ، لذا يتمكن من قبض أو تحصيل قيمت البضائع الواردة في الإعتماد.

✓ يحمي نفسه من مخاطر سوء الحالة المالية للمستورد وعدم تمكن هذا الأخير من الدفع .

✓ يكون على ثقة بأن ثمن بضاعته معروف وغير معرض للخسارة في حالة تدهور أسعار الصرف¹.

✓ بوسع البائع أن يقبض ثمن البضاعة بعد تسليمها للشحن وقبل أن تصل إلى المشتري وبذلك تتأمن له السيولة النقدية التي قد يحتاجها لتمويل عمليات أخرى .

إن إبقاء المشتري بعيداً عن موطن البائع ، وإتمام الصفقة بينهما بالمراسلات إنما يحقق مصلحة للبائع بإبقاء المشتري المتعاقد معه بعيداً عن المنافسين له من المنتجين الوسطاء الآخرين الموجودين في بلد البائع وبذلك ينحصر التعامل معه

ج. بالنسبة للبنوك :

¹ زياد رمضان ، محفوظ جودة : الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، دار وائل للنشر ، 2000 ، ص 151 .

✓ يعتبر الإعتماد المستندي من أحد وظائف البنوك التجارية والمتمثلة في عمليات تمويل التجارة الخارجية ، ومن ثم فهو يعمل قدر الإمكان على جلب أكبر قدر من المتعاملين في هذا الميدان لأنه يعتبر مصدرا لدخله وأرباحه

✓ تستفيد البنوك من عمليات الإعتماد المستندي بعمولة فتح الإعتماد وتنفيذه ، وبفوائد المبالغ التي تدفعها من تاريخ دفعها إلى البائع (المصدر) لغاية تاريخ استيفائها وإستردادها من العميل وكذلك باستثمار الدفعة الأولى التي يؤمنها المشتري عند فتح الإعتماد¹

د. بالنسبة للتجارة الخارجية

المساعدة على إنتشارها بسهولة خاصة وأن الإعتمادات المستندية تسهل النواحي المالية التي كانت كثيرا ما تعيق إنتشار هذه التجارة ، فالبنوك تقوم بدور الوسيط الذي يثق به كل من المصدر والمستورد ، فتسهل عملية قبض ثمن البضاعة حال شحنها ، بينما لا يدفع المستورد الثمن إلا في حالة إستلامه الوثائق الخاصة بهذه البضاعة².

فكل هذا يساهم في رفع معدلات التبادل الدولي نتيجة تطوير آلياتها ، ممثلة أساسا في وسيلة الإعتماد المستندي كاستخدام بنكي في مجال تمويل التجارة الخارجية .

المطلب الثالث: أنواع الاعتماد المستندي:

- من حيث الالتزام البنكي:

• الاعتماد المستندي القابل للإلغاء (**L / C irrevocable**): يظهر هذا النوع من الاعتماد عندما يقوم بنك المستورد بفتح اعتماد مستندي لصالح زبونه (المستورد) وإعلام المصدر بذلك، ولكن دون أن يلتزم أمامه بشي، وعليه فإن الاعتماد المستندي القابل للإلغاء لا يعد ضمانا كافيا لتسوية ديون المستورد تجاه

أنطوان الناشف ، خليل الهندي : نفس المرجع السابق ، ص 91 .¹

زياد رمضان ، محفوظ جودة : مرجع سابق ، ص 151 .²

المصدر، ومن الممكن أن يلغي في لحظة، وهذه السلبيات تجعل من هذا النوع من الاعتمادات المستندية نادرة الاستعمال¹.

- الاعتماد المستندي الغير القابل للإلغاء: الاعتماد المستندي الغير القابل للإلغاء أو القطعي هو الآلية التي بموجبها يتعهد بنك المستورد بتسوية ديون هذا الأخير تجاه المصدر، وهو غير قابل للإلغاء لأن بنك المستورد لا يمكن أن يتراجع عن تعهده بالتسديد ما لم يتحصل على موافقة كل الأطراف.
- الاعتماد المستندي الغير القابل للإلغاء والمؤكد: هو ذلك النوع من الاعتمادات المستندية الذي لا يتطلب تعهد بنك المستورد فقط بل يتطلب أيضا تعهد بنك المصدر على شكل تأكيد قبول الدين الناشئ عن تصدير البضاعة، ونظرا لكون هذا النوع من الاعتمادات يقدم ضمانات قوية فهو يعتبر من بين الآليات الشائعة الاستعمال.

- من حيث شكل أو صورة الاعتماد:

- الاعتماد المستندي قابل للتحويل (L / C transferable): هو الاعتماد الذي يسمح فيه المستفيد تحويله كليا أو جزئيا إلى مستفيد آخر يطلق عليه المستفيد الثاني، وغالبا ما يكون المستفيد الأول من الاعتماد هو الوسيط أو الوكيل للمستورد في بلد المصدر، ويشترط أن يفتح الاعتماد لصالحه حتى يقوم بتحويله إلى المصدر الفعلي للبضاعة نظير عمولة معينة، أو الاستفادة من الأسعار الواردة بالاعتماد والأسعار التي يمكنه الحصول عليها من المصدر، ولا يحق للمستفيد الأول إجراء أي تعديلات على شروط وبيانات الاعتماد المفتوح، فيما عدا حق تعديل اسم المستفيد الذي يحول إليه الاعتماد وتعديل سعر الوحدة ومبلغ الاعتماد، كما أن

أحمد ، غنيم : الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر ، ط 7 ، مصر ،¹ 2003 ، ص : 154 .

تاريخ صلاحية الاعتماد المحول يكون عادة قبل انتهاء الاعتماد الأصلي بعدة أيام،

أما بالنسبة للشروط الأخرى للاعتماد الأصلي فتبقى كما هي ¹.

• الاعتماد المستندي غير قابل للتحويل (L / C is non-transferable): في هذا النوع من الاعتماد يتعين على المستفيد استخدام الاعتماد بنفسه، أي لا يجوز لأي مستفيد آخر استخدامه ولا يسقط حق المستفيد من هذا الاعتماد في التصرف في الحصيلة وفقا لأحكام القانون السارية.

• الاعتماد الدائري أو المتجدد (Circular or revolving credit): ويستخدم هذا النوع من الاعتماد في حال الاتفاق على تسليم البضاعة للمشتري على دفعات على فترات زمنية منتظمة، ففي حالة رغبة المشتري المحلي باستيراد كميات كبيرة من البضاعة واستلامها على شكل دفعات فإنه بدلا من فتح اعتماد مستندي لكل دفعة فإنه يفتح اعتماد واحد يتجدد تلقائيا على شكل دوري كلما انتهت مدته وقيمته، دون أن يكون هناك حاجة إلى فتح اعتماد مستندي جديد في كل مرة ².

- من حيث تنفيذ الاعتماد المستندي:

• الاعتماد المستندي المنفذ لدى الإطلاع أو بالنظر : هو ذلك الإعتماد الذي يمكن للمستفيد من خلاله الحصول على قيمة الصفحة من بنكه بمجرد التقدم إليه وإظهاره وتحقق البنك من صحتها بعد ذلك يقوم البنك الأمر بتحويل المبلغ فور استلامه للمستندات والوثائق المطلوبة الواردة إليه أو للتحويل عليها من المستفيد (المصدر).

• الاعتماد المستندي المحقق بالتفاوض : هذا النوع قد يعرف أحيانا بالاعتماد المستندي القابل للخصم بحيث بموجبه قد يتعهد البائع من البنك بخصم الكمبيالة التي يسحبها من المشتري وفق شروط معينة ومن تم فهو شكل من أشكال القروض

1 طاهر لطرش، مرجع سابق، ص : 57 .

2 أحمد غنيم، مرجع سابق، ص : 155 .

بمقتضاها ينفذ بنك معين عملية شراء مستندات معينة (صفقة معينة) مسحوبة بكمبيالة مسحوبة من أحد الأطراف الثلاثة: المشتري، البنك الأمر، البنك المبلغ من المستفيد (المصدر) من القرض مع خصم نفقات تلك العملية، وإلا تسديد عمولات التفاوض بشأن الكمبيالة إلى غاية التسديد الفعلي لها عن طريق البنك (المصدر) المشعر.

- الاعتماد المستندي المنفذ بالقبول والدفع الآجل¹ : يتم بموجب هذه الاعتماد قيام البنك الذي أصدر الاعتماد أو مراسله في حالة التعزيز بقبول الكمبيالات المرفقة بالمستندات المقدمة من المصدر أو الالتزام بسداد قيمة المستندات عند حلول أجل السداد ويستخدم هذا الشرط في حالة قيام المصدر بفتح ائتمان تجاري للمستورد لأجل معين يتم في الكمبيالات المقبولة أو سداد قيمة المرسله دون قبول الكمبيالات.

الشكل (05) : أنواع الاعتمادات المستندية



عبد الغني ، مازوت : الاعتماد المستندي والتجارة الإلكترونية ، الدار الجامعية ، كلية التجارة ، مصر ، ص : 13 .¹

الفرع الأول: المستندات المطلوبة (خاصة) بالاعتماد المستندي¹:

تعكس المستندات المطلوبة في الاعتماد المستندي نية الطرفين في تنفيذ العقد، بالإضافة إلى أنها تشكل الأساس الذي يستند إليه في التسوية المالية قبل الاستلام الفعلي للبضاعة وهي:

- الفاتورة (Bill): وتتضمن الفاتورة كافة المعلومات الخاصة بالبضاعة كالكمية، النوعية، الأسعار... الخ
- بوليصة الشحن النقل (Bill of lading Transportation): وهي عبارة عن مستند يتعرف فيه قائد الباخرة بأنه شحن البضاعة من أجل نقلها وتسليمها إلى صاحبها، وفي هذه الحالة إذا كانت وسيلة النقل غير الباخرة، فإنه يتطلب إصدار وثيقة حسب وسيلة النقل المستعملة.
- بوليصة التأمين (Insurance policy): وهي تلك المستندات تؤمن على البضاعة المرسلة ضد كل الأخطار المحتملة التي يمكن أن تتعرض لها أثناء النقل.
- الشهادات الجمركية (Customs certificates): وهي مختلف المستندات التي تثبت مكان خضوع البضاعة لكل الإجراءات الجمركية.
- شهادات المنشأ (Certificates of origin): وهي الشهادات التي تثبت مكان صنع البضاعة وموطنها الأصلي.
- شهادات التفيتيش والرقابة: وهي تلك الوثائق التي تثبت خضوع البضاعة إلى تفيتيش أجهزة الرقابة من أجل التأكد من سلامة المعلومات المبينة في الفاتورة (الوزن، المواصفات...).
- الشهادات الطبية (Medical certificates): وهي كل الشهادات الصحية المحررة من أجل التأكد من سلامة البضاعة من النواحي الصحية والكيميائية .

الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص ص : 117118 .¹

الفرع الثاني : سير عملية الاعتماد المستندي:

يمكن تقسيم مراحل سير عملية الاعتماد المستندي إلى أربعة مراحل تبدأ عقب إبرام عقد البيع وهي¹:

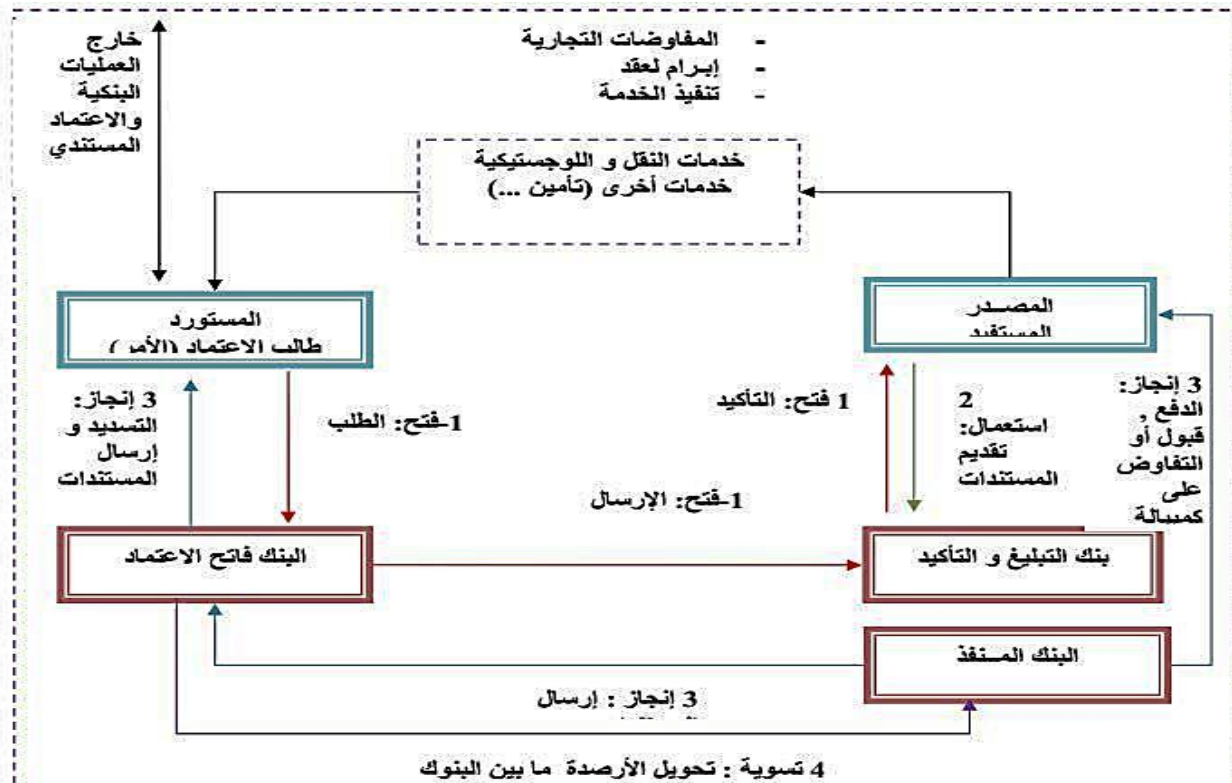
- فتح الاعتماد المستندي: يتم فتح الاعتماد المستندي وفق المراحل التالية:
- يوقع الأمر طلب فتح الاعتماد الذي يوضح فيه بدقة البيانات الضرورية وفقا للشروط المتفق عليها مع المصدر في عقد البيع.
- يتحقق البنك من أي عملية يستطيع توفير الغطاء المالي اللازم، سواء من خلال حسابه المفتوح لديه أو من خلال تسهيلات ائتمانية.
- فور قيام العميل بتنفيذ إلزامه حول تقديم الضمانات المتفق عليها، يقوم البنك بإبلاغ المستفيد (المصدر) بفتح الإعتماد لصالحه بواسطة بنك المراسل في بلده، وذلك بإرسال خطاب الاعتماد الذي يتضمن كل بيانات وشروط الاعتماد، بالإضافة إلى طلب تأكيد الاعتماد من طرف البنك المراسل في حالة تقديم العميل تعليمات بذلك.
- بعد إبلاغ المستفيد من طرف بنكه بفتح الاعتماد لصالحه يتحقق بدوره من أن نص وشروط الاعتماد مطابقة لما تم الاتفاق عليه في عقد البيع.
- استعمال الاعتماد المستندي: بعد موافقة المصدر على الشروط الواردة في خطاب الاعتماد، يشرع كل الأطراف في تنفيذ التزاماتهم العملية حيث يشحن المصدر البضاعة ويسلم مستند الشحن الذي يمثل الدليل القطعي على شحن البضاعة باتجاه المستورد. ثم يقدم المصدر لبنكه المستندات المطلوبة خلال المدة المحددة وبعد مراقبة الشروط الشكلية والموضوعية.

¹ P. Guarsuault S. Priami : ibid, P 140.

➤ تنفيذ أو تحقيق الاعتماد المستندي: بعد الفحص والتدقيق ومراعاة مطابقة المستندات يقوم البنك المؤكد بتنفيذ حسب الإتفاق ويرسل المستندات للبنك فاتح الاعتماد الذي يتحقق بدوره من أنها مقدمة ضمن حدود صلاحية الاعتماد وأنها مستوفية لسائر الشروط التي طلبها العميل.

➤ تسوية الاعتماد المستندي: يقوم البنك فاتح الاعتماد بتحويل للبنك المؤكد الأموال مبلغ الاعتماد حسب الإتفاق ويسلم البنك فاتح الاعتماد المستندات لعملية حتى يتمكن من تسلم البضاعة ويقوم البنك علما بأن العميل المستورد ملزم بدفع العمولات والمصاريف المتعلقة بإصدار الإيعتماد أما المصاريف الخاصة بالتبليغ وفحص المستندي على عائق المصدر أو المستفيد .

الشكل رقم (06) : مراحل سير عملية الإيعتماد المستندي :



Source :J.- paveau , F-duphni, Exporter Pratique du commerce international, les éditionfouchers 22 Edition, paris, 2010, page: 363 .

خلاصة الفصل:

إن تعدد وتنوع وسائل وتقنيات تمويل التجارة الخارجية جعلها تصبح إحدى العناصر الأساسية لنجاح عملية التمويل الخارجي وإتمام الصفقات التجارية على المستوى الدولي هذه الوسائل تختلف وتتنوع باختلاف شروط ومتطلبات الأطراف المعنية، تعتبر البنوك العصب المحرك لعمليات التمويل وخاصة التجارية منها، حيث تكمن أهمية الدور الذي تقوم به البنوك في تسهيل هذه العمليات وتذليل الصعاب، وتخفيف المخاطر والمشاكل التي قد تنشأ بين المتعاملين في مجال التجارة الخارجية، خاصة وأن هناك اختلافاً في الاستراتيجيات والمناهج التي تتبعها كل دولة في عملية التبادل التجاري.

الفصل الثالث

دراسة حالة بنك الفلاحة والشمية الريفية وكالة المسيلة

تمهيد:

سنتناول في هذا الفصل دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة لكي نقف عمليا على كيفية تمويل البنوك التجارية للتجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي وتبين أهم ما تعرضنا إليه أثناء فترة التريص. حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول : بطاقة التعريف لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.
- المبحث الثاني: سير إجراءات تقنية الاعتماد المستندي بالوكالة محل الدراسة

المبحث الأول : بطاقة التعريف لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

إن إعادة هيكلة النظام البنكي في الجزائر كانت من أجل تلبية متطلبات المرحلة التي تولدت عن هيكلة مؤسسات القطاع الإنتاجي، التي كانت ترمي إلى التقريب بين المؤسسات الخاصة والمؤسسات العامة، ولقد أدت إعادة الهيكلة إلى ميلاد بنك جديد متخصص في القطاع الزراعي الذي كان من خصوصيات البنك الوطني الجزائري، وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المستوى الوطني بموجب المرسوم الرئاسي رقم 106/82 الصادر بتاريخ 17 جمادى الأولى 1402 هجري الموافق لـ 13 مارس 1982¹، وقد تم تعديله من خلال المرسوم رقم 85-84 المؤرخ في 30 أبريل 1985م وذلك، بهدف تطوير وتنمية الهوية الاقتصادية الجزائرية والتي تتمثل أساسا في القطاع الفلاحي وذلك من خلال إعادة، هيكلة 140 وكالة للبنك الوطني الجزائري .

البنك عبارة عن شركة مساهمة برأس مال قدره 33 مليار دج، مقرها الرئيسي الجزائر العاصمة، شارع العقيد عميروش كما يعتبر هدف تحقيق الأهداف احد الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها فهو يعتبر بنكا تجاريا يمول مختلف القطاعات الاقتصادية وفق شروط محددة. يتكون البنك عموما من 288 وكالة وقرابة 36 فرع منتشرة عبر كافة التراب الوطني وهي تعتبر شبكة كبيرة سواء من حيث عدد الوكالات والفروع أو من حيث عدد العاملين بها، لذلك فان البنك يعتبر ذا أهمية كبرى سواء على الصعيد الوطني أو العالمي حيث يحتل البنك المركز 688 عالميا من بين 4100 بنك مصنفة حسب مجلة قاموس البنوك.

مع العلم انه ومنذ شهر ماي 2005 م تم وبقرار من السلطات العليا إعادة تركيز بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) حول قطاع الفلاحة بعد ان كان يتعامل مع كل

¹ - مرسوم رقم 86-102 المؤرخ في 13 مارس، 1986 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، بتاريخ: 1986/03/16.

القطاعات، والسبب في ذلك راجع إلى تدهور الذي عرفه قطاع الفلاحة خلال السنوات الأخيرة ومحاولة القيام بتطوير وتوسيع نطاق الفلاحة الصناعية وكذا الفلاحة الغذائية، ومع ذلك فإن البنك ما يزال يتعامل مع زبائنه القدامى في مختلف القطاعات وذلك من باب المساعدة والوفاء بالتزاماته اتجاههم.

الفرع الأول : تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطويره بثلاث مراحل رئيسية وهي:

أ- **مرحلة 1982-1990:** من خلال هذه المرحلة انصب جل اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي، وعلى ترقية الريف بفتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي.

ب- **مرحلة 1991-1999:** توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة الصغيرة والمتوسطة، وشهدت إدخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك¹.

ج- **مرحلة 2000-2004:** وتميزت بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات، ودعم برامج الإنعاش الاقتصادي والوجيه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجي. وللتكيف مع التحولات سواء الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، ورغبات الزبائن، قام بنك بدر بوضع برنامج يتمحور أساسا في تحسين أدائه وتطوير منتجاته وخدماته، هذا البرنامج حقق نتائج هامة نبينها فيما يلي:

2000: العمل على الفحص الدقيق لنقاط القوة والضعف ووضع إستراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في المجال المصرفي.

¹ - محبوب مراد، استخدام إستراتيجية إعادة الهندسة المالية الإدارية في تحسين جودة الخدمات المصرفية ، أطروحة مقدمة نيل شهادة دكتور العلوم في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص: 117.

2001: العمل على زيادة تقليص مدة العمليات المصرفية اتجاه الزبائن، ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها.

2002: تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة.

2004: لقد كانت مميزة بإدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة العمليات المصرفية وتتمثل في عملية نقل الشيك، بعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل إلى 15 يوما كما عمل مسؤولو بنك بدر على تعميم استخدام الشبايبك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع¹.

الفرع الثاني : لمحة عن وكالة بدر المسيلة²:

تأسست وكالة بدر بالمسيلة في فيفري سنة 1983 بعد ما كانت تابعة آنذاك إلى فروع بنك الجلفة، ثم جاء فرع ولاية المسيلة الذي يشرف على:

- وكالة بوسعادة.
- وكالة سيدي عيسى.
- وكالة عين الملح.
- وكالة حمام الضلعة.

بعد ذلك تم تحويل هذا الفرع الى مقرها الحالي بالحي الإداري وسط مدينة المسيلة، يتألف مبنى الوكالة من طابقين أرضي المتمثل في الوكالة المحلية للاستغلال. إما الطابق العلوي فمخصص للمديرية الجهوية للاستغلال.

تعمل وكالة المسيلة تحت سلطة، إشراف ورقابة المدير الجهوي للاستغلال بالمسيلة وعمدت وكالة بدر المسيلة ابتداء من سنة 2004 من إدراج مفهوم جديد للتعامل مع زبائنها يتمثل هذا المفهوم في بلورة وظيفة أساسية ألا وهي وظيفة خدمة الزبون، والتي تجسدت في فكرة البنك الجالس (Banque Assise) ، نظرية الصفوف، هذا ما مكنها من الرفع في

¹ - محبوب مراد، مرجع سبق ذكره، ص: 118.

² - وثائق مقدمة من طرف وكالة نك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة.

أداء الخدمة المصرفية في الوكالة، كما سمح من إعادة تهيئة مظهر الوكالة وترقية الصورة التجارية لها.

الفرع الثالث: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة مالية وطنية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال مالي ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير.

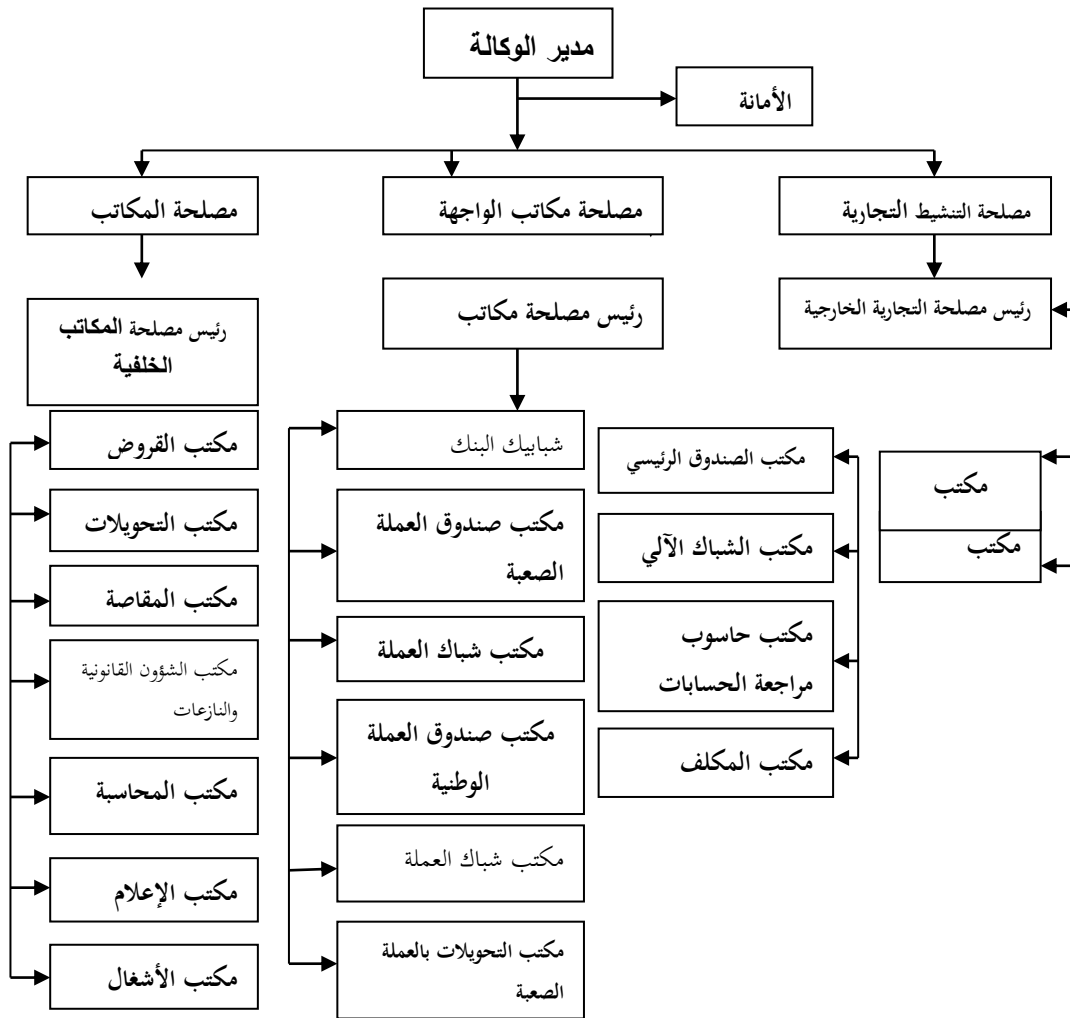
اعتبر بنك الفلاحة عند إنشائه وسيلة من وسائل سياسية الحكومة والتي ترمي إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العلم الريفي، إذن فهو بنك متخصص مهمته تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المختلفة في الريف وذلك بقصد تطوير الإنتاج الغذائي (النباتي والحيواني) على الصعيد الوطني.

إن بنك الفلاحة يندرج تلقائيا في قائمة البنوك التجارية باعتبار مؤسسة مالية وطنية فهو يتميز بأنه في آن واحد بنك الودائع (يقبل الودائع الجارية أو لآجل ويقرض الأموال بأجال مختلفة)، وبنك تنمية (يمنح قروضا متوسطة وطويلة الأجل تستهدف تكوين أو تجديد رأس المال الثابت)، وهو يعطي امتياز للمهن الحرة الفلاحية والريفية بمنحها قروضا بشروط أسهل (أي سعر فائدة اقل وضمانات اقل مما يفعله مع غيرها).

الفرع الرابع : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية منتجاته وخدماته :

أولا : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الشكل (07) الهيكل التنظيمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة المسيلة 904 -



المصدر : بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة المسيلة 904 -

من خلال الهيكل التنظيمي لبنك البدر نلاحظ انه يحتوي على مدير وكالة بما فيه

الأمانة ومنه تنفرع إلى ثلاث مكاتب والمتمثلة في:

1- مصلحة التنشيط التجاري وتتضمن ما يلي: رئيس مصلحة التجارة الخارجية، مكتب التصدير، مكتب الاستيراد، (فقد تم إدراج مصلحة التسويق ضمن مديرية التجارة منذ سنة 2003).

2- مصلحة مكاتب الواجهة: وتتضمن رئيس مصلحة الواجهة ويوجد فيها كل من: مكتب الصندوق الرئيسي ومكتب الشباك الآلي ومكتب حاسوب ومراجعة الحسابات والكشوف

ومكاتب المكلفون بالزبائن وكذلك شبابيك البنك الكلاسيكي ومكتب صندوق العملة الصعبة، مكتب شباك العملة الصعبة ، مكتب صندوق العملة الوطنية، مكتب شباك العملة الوطنية، مكتب التحويلات بالعملة الصعبة.

3- مصلحة المكاتب الخفية: وفيه رئيس مصلحة المكاتب الخفية، وتتضمن: مكتب القروض، مكتب التحويلات، مكتب المقاصة التقليدية، والالكترونية، مكتب الشؤون القانونية والمنازعات، مكتب المحاسبة والمالية، مكتب الأشغال الإدارية.

ثانيا : منتجات وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

1) منتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

تتمثل أهم هذه المنتجات فيما يلي:

أ - حساب الصكوك (الشيكات): تكون مفتوحة لجميع الأفراد أو الجماعات التي لا تمارس أي نشاط تجاري (كالجمعيات...الخ)، وذوي الأجور الراغبين في الاستعانة بالشيكات لتصفية الحسابات.

ب - الحساب الجاري: ويشمل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا تجاريا ،وهذا المنتج المصرفي بدون فائدة .

ت - دفتر توفير الأشبال: يوجد هذا الدفتر لمن تقل أعمارهم عن 19 سنة، ويفتح من طرف ممثلهم الشرعيين حيث حدد الدفع الأولي لهذا الدفتر بـ 500 دج ،كما يكون الدفع في صورة نقدية أو عن طريق التحويل التلقائي أو الأوتوماتيكي وعند بلوغ سن الرشد يمكن لصاحب الدفتر الحصول على قرض قد يصل إلى غاية مليوني دينار جزائري (2.000.000 دج).

ج - بطاقة بدر: تسمح هذه البطاقة بسحب مبلغ معين الموزع من خلال الموزع الآلي ويمكن السحب من كافة الموزعات الآلية للأوراق المالية المشبكة النقدية المصرفية التي

تشارك فيما بين البنوك التالية: BARAKA. BADR. BDL. CPA . BEA .

CNEP

د - حساب بالعملة الصعبة: يسمح بجعل نقود المدخرين بالعملة الصعبة مقابل عائد محدد حسب شروط المصرف .

هـ - منح القروض: إن القروض هي أساس النشاط المصرفي فهي تجارية وموضوع عملة وتمنح القروض على أساس:

- الربحية المتوقعة من المشروع الممول.
- دراسة مالية واقتصادية لجدوى المشروع .
- الصحة المالية للمشروع او المؤسسة التي تطلب القرض.
- قياس مختلف المخاطر المحتملة منه جزاء عملية التمويل.
- دراسة علاقة الزبون بالمصرف ودرجة الثقة التي يتمتع بها.
- نوعية وقيمة الضمانات المقدمة.

(2) خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تظهر أهم الخدمات في:

- التحويلات المصرفية.
- الخدمات المتعلقة في الدفع والتحصيل فيما يخص بالتعاملات الخارجية.
- خدمة كراء الخزائن الحديدية.
- خدمات البنك للمعينة.
- خدمات فتح مختلف الحسابات.

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دوراً أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني¹.

الفرع أولاً: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

إن بنك BADR باعتبارها مؤسسة اقتصادية عمومية، فإن الدور الأساسي المنوط به هو تقديم الخدمات العمومية للزبائن وتسهيل التعامل بفتحة لحسابات جارية، وإجراءات عملية الإيداع والسحب، أي القيام بجميع عمليات المصرف إضافة إلى مهامه المتعلقة بسلك الموظفين حيث يتولى استقبال التحويلات الواردة من الهيئات المستخدمة وتحويلها إلى حساب الموظفين.

كما يتولى عملية تلقي الودائع المالية بأنواعها، سواء كان ذلك بفائدة أو بدونها ويساهم في جلب الأموال عن طريق الادخار، التوفير، بتشجيع الأسر والمؤسسات على ذلك. إلا أن المهام الرئيسية للمصرف تكمن في تنشيط التجارة الخارجية والداخلية، بإعادة استثمار مبالغ الودائع بشكل قروض تختلف باختلاف طبيعة القرض ومدته، والشخص الممنوح له، ويتضح ذلك في منح القروض التجارية والفلاحية للقطاعين العام والخاص سواء بالعملة الصعبة أو الوطنية، حسب إستراتيجية المشروعات التي تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية للوطن.

الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

أ - يهدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى توسيع وتنويع مجالات دخله كمؤسسة مصرفية شاملة، وذلك من خلال تحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة كما يعمل على

- وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة، أثناء القيام بالترخيص، وذلك يوم: 2018/02/07¹

تحسين العلاقات مع العملاء من أجل الحصول على أكبر حصة من السوق قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية للمساهمة في القطاع الفلاحي.

ب - منح القروض القصيرة الأجل من أجل تمويل المشاريع ذلك لتحريك العجلة الاقتصادية إلى الأفضل.

ج - تحقيق أكبر ربح ممكن.

د - إرضاء وكسب أكبر عدد من الزبائن وذلك من خلال كسب ثقتهم.

كما يسعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وهذا بوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم، والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه ب:

-رفع حجم الموارد بأقل تكاليف.

-توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.

-تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملية الصعبة.

المطلب الثالث : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

تلعب الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية دورا مهما في أهمية المعلومات ومصداقيتها من حيث جمعها ودراستها وتحليلها مما يعطي للبحث قيمة علمية، ومن خلالها يتسنى للباحث إثبات أو نفي فرضياته، كذلك استنتاج نتائج في نهاية البحث.

أ - الطريقة المتبعة في الدراسة

إن مجتمع الدراسة يعتبر الركيزة الأساسية لإجراء الدراسات الميدانية والتطبيقية الهادفة وهذا من خلال عملية جمع المعلومات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الآثار المترتبة عن هذه الدراسة. وكما رأينا من قبل أن هذا البحث يناقش تقنيات تمويل التجارة الخارجية، إذ أن مجتمع الدراسة الميدانية يتمثل في البنوك التجارية الجزائرية، وقد تم اختيار هذا المجتمع لتطابقه مع إشكالية الدراسة التي حددت البنوك التجارية الجزائرية كمجتمع لها وكذلك لتوافر معلومات عليها، حيث تم اختيار العينة منها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ب - الأدوات المستخدمة في الدراسة

وتتمثل الأدوات في ما يلي:

الأدوات جمع المادة العلمية: لقد اعتمدت في جمع المعطيات على الأدوات المختلفة، كما

استفدت من خبرة الموظفين داخل البنك من المعلومات القيمة في هذا الموضوع.

- الملاحظة: وهي عبارة عن معلومات بسيطة التي قمت بجمعها من خلال العين المجردة

من وبمساعدة من رئيس مصلحة التجارة الخارجية.

- المقابلة: وتعتبر كمصدر أولي قمت به لمعالجة الموضوع التي تعتبر كإضافة لدراسة وهي

دراسة ملف الإعتماد لأحد العملاء من خلال مقابلاتي مع مجموعة الموظفين في البنك

وذلك لفهم النتائج وشرحها وتبسيطها.

- السجلات والوثائق: لقد استعملت كذلك في الدراسة مجموعة من المراجع والكتب

والملاحق ذات العلاقة بالموضوع وكذلك التصفح في أبحاث الدراسات السابقة ومواقع

الانترنت.

المبحث الثاني: سير تقنية الاعتماد المستندي بالوكالة محل الدراسة

في هذا المبحث سيتم التعرف على كيفية العمل باستخدام الاعتماد المستندي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة -904-.

المطلب الأول: مراحل سير التقنية على مستوى الوكالة (BADR) بدر بالمسيلة:

تمر تقنية الاعتماد المستندي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة المسيلة كما هو متعارف عليه دوليا بثلاث مراحل أساسية وهي:

أولاً: المرحلة الأولى: مرحلة طلب فتح اعتماد المستندي Demande d'ouverture de crédit documentaire:

قبل القيام بأي خطوة يتم الاتفاق أولاً بين المصدر (البائع) والمستورد (المشتري) على صفقة تتضمن استيراد بضاعة معينة، حيث في هذه الحالة يقوم الزبون والمتمثل في الشركة ذات المسؤولية المحدودة (X) بتقديم طلب يطلب فيه القيام بفتح اعتماد مستندي لدى بنك BADR وكالة المسيلة، لصالح المصدر (المستفيد) عن طريق تقديم مجموعة من المعلومات التي يشترط البنك أن تكون مكتوبة ومرفقة بفاتورة شكلية (FACTUREPROFORMA)، إضافة إلى تقديم باقي الوثائق والمستندات الواجب التعامل بها عند وصولها أو استلامها من قبل المصدر (المستفيد)، علماً أن البيانات المتحصل عليها خلال الدراسة الميدانية هي¹:

1) البيانات التي يحتويها طلب فتح اعتماد مستندي².

أ- تاريخ إيداع الطلب: 2016/04/04.

ب- مقدم الطلب: الشركة ذات المسؤولية المحدودة للاستيراد والتصدير (X)، بالإضافة إلى رقم الحساب التجاري لدى وكالة BADR بالمسيلة، رقم السجل التجاري (NR-RC)، ورقم التعريف الجبائي (NIF).

-- وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة، أثناء القيام بالترخيص، وذلك يوم: 2018/02/14.

- يمكن الاطلاع على نموذج طلب فتح الاعتماد المستندي من خلال الملحق رقم (1).²

ت- بنك المستورد: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة المسيلة -904-

ث- المستفيد (المصدر): (Winstaar Elecirical Enterprise Company Limited)

؛ يتمثل المصدر في الشركة (Roadjiangmen Guangdong) الصين.

ج- بنك المصدر (بنك الإعلام): وهو البنك الذي يفتح الاعتماد لعميله؛ ويمثل في

حالتنا: BANK (CHINA) COMPANY LIMITED JIANGMEN

BRANCH

ح- تاريخ ومكان إنهاء عملية الاعتماد المستندي: (2016/07/04) بالصين.

خ- التحويل عن طريق السويفت SWIFT وهذا الأخير هو اختصار

ل: (Interbank Financial Telecommunication Supplies Society for Worldwid)

وهو الرقم الدولي الخاص بكل بنك ويميز البنوك دوليا.

د- مبلغ الصفقة: 9142800 دولار أمريكي.

ذ- الاعتماد المستندي غير قابل للتحويل؛ ومعنى ذلك هو أن الاعتماد القابل للتحويل

هو الذي يخول للمورد بتحويل الاعتماد جزئيا أو كليا لمستورد آخر، وهذا النوع لا ينصح به

لما فيه من مخاطر قد تقع على المشتري قد يصعب الخروج منها، وخاصة إذا تمّ تحويل

الاعتماد لأكثر من مستورد، لذا ينصح عند فتح هذا النوع من الاعتمادات أن يكون الشحن

الجزئي غير مسموح به وغير قابل للتحويل لأكثر من مستفيد.

ر- تأكيد الاعتماد: الاعتماد مؤكد وغير خطر بناء على طلب المستفيد.

ز- الشحن يكون بميناء الصين والتفريغ يكون بميناء بجاية في موعد لا يتجاوز

2016/06/14.

س- نوع السلعة: أدوات كهر ومنزلية (Biender) و (Mixeur).

ش- القاعدة التجارية المستعملة: CFR (CostInsurance and Freight). في

هذه الطريقة أو الأسلوب تنتهي مسؤولية البائع عندما تصل البضاعة إلى ميناء المشتري،

وعند تلك اللحظة تبدأ مسؤولية المشتري على البضاعة المشتراة هي جميع التكاليف باستثناء

تكاليف الشحن من ميناء المشتري التي يدفعها البائع، ويتم تحميلها على المشتري ضمن سعر الشراء.

ويتضمن نموذج طلب الاعتماد المستندي معلومات إضافية تتمثل في¹:

- طريقة الدفع: اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء IRREVOCABLE رقم: 00001.

وللحصول على الموافقة بفتح اعتماد المستندي لدى وكالة BADR بالمسيلة يجب إرفاق فاتورة شكلية نموذجية، (proforma) مع طلب فتح الاعتماد المستندي. ليقوم بتسليم باقي الوثائق والمستندات المطلوبة فور وصولها مع البضاعة محل الاستيراد، وهذه الفاتورة يرسلها المصدر للمستورد في البداية نتيجة القيام بالعقد التجاري بينهما .

(2) محتوى الفاتورة الشكلية (أولية):

تحتوي الفاتورة الشكلية على المعلومات التالية²:

- تاريخ إصدار الفاتورة.
- عنوان المستورد
- اسم البائع وكذا اسم المشتري والمعلومات الخاصة بهما وهما طرفا دراسة الحالة المأخوذة.
- نوع السلعة وشرط التسليم وميناء استلام السلعة.
- نوع الاعتماد.
- كشف بالبضاعة بالوحدات والسعر الوحدوي، والسعر الإجمالي للبضاعة.
- ميناء الشحن وميناء التفريغ.
- بلد المنشأ
- رقم الفاتورة ، وتاريخ وصولها.

- مقابلة مع رئيس المصلحة التجارية بالوكالة، يوم، 28/02/2018¹

- يمكن الاطلاع على نموذج فاتورة نموذجية من خلال الملحق رقم (2).²

– بنك المستورد:

– بنك المورد.

– توقيع وختم المصدر.

بعد استلام وكالة BADR بالمسيلة طلب فتح الاعتماد المستندي المحرر من قبل

المستورد، مرفقة بالفاتورة الشكلية والتصريح المسبق لفتح المستند، تقوم بفحص هذه

المستندات والتأكد من دقتها وصحتها لتبدأ بإجراءات التوطين قبل فتح ملف الاعتماد

المستندي . فما هي هذه العملية؟

▪ **عملية التوطين البنكي domiciliation Bancaire**: هي عملية يقوم بها البنك

عندما يقوم الزبون طلب فتح الاعتماد المستندي والفاتورة الشكلية، وتتضمن تسجيل كل

العمليات التي تجري مع الخارج، حيث أن البنك يراجع حساب عميله حتى يتأكد من انه

قادر على تسديد مبلغ الصفقة ثم يقوم بتجميد مبلغ العملية حتى موعد الاستحقاق أين يقوم

باقتطاعها، ويترك الحرية لعميله في التصرف بباقي حسابه البنكي؛ أي لا يمكنه المساس

بمبلغ العملية المجمد.

تقوم الوكالة قبل إرسال طلب الفتح المحرر من طرفها بخصم مصاريف التوطين

من الحساب المصرفي للمستورد وذلك بعد تحويل قيمة الصفقة (المبلغ الإجمالي) إلى ما

يقابلها بالدينار الجزائري والذي يحدد على أساس سعر الصرف المطبق، وذلك بعد إذن البنك

المركزي .

▪ اقتطاع مبلغ الصفقة لترجمه شهادة اقتطاع مبلغ الصفقة بالعملة الوطنية التي

يصدرها بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة¹.

بعد القيام بهذه الإجراءات تقوم الوكالة بإرسال طلب الفتح الجديد (المحرر من قبلها) إلى

المديرية العامة للتجارة الخارجية عن طريق تلكس، أما باقي الملف (الفاتورة الشكلية

¹- يمكن الاطلاع على نموذج شهادة اقتطاع المبلغ الفاتورة بالعملة الوطنية من خلال الملحق رقم (3).

الموطنة، وثيقة الاقتطاع المتمثلة في نسخة من وصل التوطين) يتم إرساله عن طريق فاكس. لإجراء عملية التوطين لعملية الاستيراد بوسيلة الاعتماد المستندي للمؤسسة ذات المسؤولية المحدودة (X) تقوم وكالة بدر بالمسيلة بتوطين الاستيراد وذلك عند استلامها طلب توطين من فتح اعتماد مستندي من قبل المستورد مرفقا بفاتورة شكلية (نسخة) ليتم تأشيرها بتأشيرة التوطين وكذا باقي المستندات المقدمة، وتعطى تأشيرة التوطين على المستندات على الشكل التالي¹:

الشكل رقم (08): تأشيرة التوطين

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DE DEVELOPPEMENT RURAL DOMICILIATION IMPORT						A.L.E M'sila 904	
28	04	01	2016	2	10	00001	9142800USD
M'sila						LE	
.....						04.04.2016	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعلومات سابقة ومعلومات من طرف الموظفين في الوكالة.

وتترجم الأرقام الممثلة لرمز الترقيم ما يلي² :

- الرقم 28: يرمز إلى رقم الولاية .
- الرقم 04: ويرمز إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- الرقم 01: ويرمز إلى رقم الوكالة على مستوى ولاية المسيلة.
- الرقم 2016: ويرمز إلى السنة.

¹ - مقابلة مع رئيس المصلحة التجارية الخارجية بالوكالة. وذلك يوم 14/03/2018.

² - مقابلة مع رئيس المصلحة التجارية الخارجية بالوكالة، وذلك يوم: 20/03/2018.

- الرقم 2: ويرمز إلى السداسي الأول من سنة 2016.
 - الرقم 10: ويرمز إلى طبيعة العقد (استيراد سلعة).
 - الرقم 00001: ويرمز إلى الرمز التسلسلي الذي يعطى للعميل.
 - USD: ويرمز إلى العملة المتعامل بها.
- ليقوم البنك بعد ذلك بوضع هذه الوثائق في ملف التوطين.

ثانيا : المرحلة الثانية: "مرحلة الإشعار والتبليغ" :

بعد المرحلة الأولى التي هي مرحلة طلب فتح اعتماد مستندي، تأتي المرحلة الثانية الخاصة بالإشعار والتبليغ؛ حيث يقوم بنك المستورد بإشعار بنك المستفيد بأنه فتح اعتماد مستندي لصالح عميله (WINSTAR ELECTRICAL ENTERPRISE COMPANY LIMITED) بأمر من المستورد الشركة ذات المسؤولية المحدودة للاستيراد والتصدير (X)، وهذا عن طريق السويفت (swift) إلى عنوان بنك المصدر: ROAD . JIANGMEN GUANGDONG, CHINA بحيث يحمل البيانات التالية :

- التاريخ: 2016/04/04

- المرسل إليه: وهو المصدر WINSTAR ELECTRICAL ENTERPRISE (COMPAN) LIMITED

- المرسل: المستورد وهو الإشعار بفتح الاعتماد المستندي.

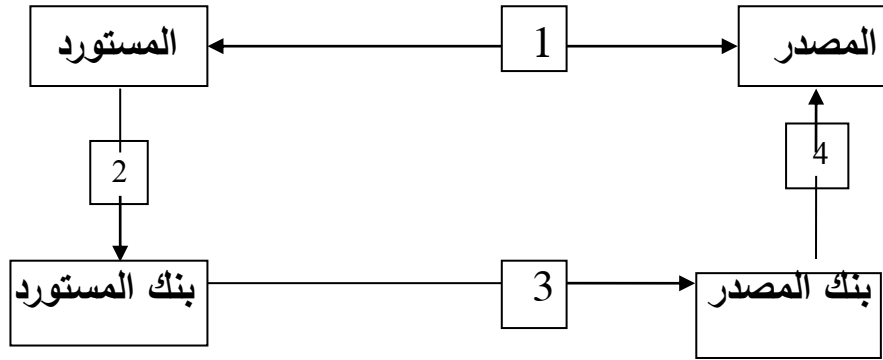
- قيمة السلعة: USD 9142800

يقوم بنك المصدر BANK (CHINA) COMPANY LIMITED JIANGMENBRANCH بإرسال سويفت (swift) آخر إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة المسيلة- يبلغه انه تلقى السويفت الأول كخطوة أولى ثم يقوم بفتح الاعتماد المستندي لصالح الزبون الذي يتعامل معه، وهو الشركة ذات المسؤولية المحدودة للاستيراد والتصدير (X).

وبعد تلقي المديرية العامة للتجارة الخارجية التابعة للبنك طلب الفتح اعتماد تقوم مباشرة بإشعار الوكالة باستلامه لتشرع في الفحص الدقيق للملف، وبعد التأكد من صلاحيته وتقوم بالموافقة عليه ثم يحول إلى الرئيس المدير العام لإبداء الموافقة الأخيرة لترسل الملفات التي تمت الموافقة عليها إلى اللجنة من أجل اختيار المراسل الأجنبي الذي سوف تصدر عنه الموافقة على هذه الاعتمادات¹.

ويمكن ترجمة سير المرحلتين الأولى والثانية من خلال المخطط التالي²:

شكل رقم(09):مخطط سير المرحلة الأولى "طلب فتح الاعتماد المستندي":



1- قيام عقد تجاري بين المصدر والمستورد.

2- تقديم طلب فتح اعتماد مستندي لصالح المصدر.

3- إشعار بنك المصدر بفتح اعتماد مستندي لصالح عميله.

4- إعلام المستفيد(المصدر)³.

ثالثا: المرحلة الثالثة "مرحلة انجاز الاعتماد المستندي":

بعد كل هذا تأتي المرحلة الأخيرة من عملية الاستيراد باستخدام وسيلة الاعتماد المستندي، حيث يقوم المصدر بعد تأكده من صحة وسلامة الوثائق والمستندات وتطابقها مع الشروط المتفق عليها بإرسال البضاعة إلى المستورد(الشركة ذات المسؤولية المحدودة

¹ - يمكن الاطلاع على نموذج جدول إرسال الملف من المديرية من خلال الملحق رقم (04).

² - مقابلة مع رئيس المصلحة التجارية بالوكالة. وذلك يوم: 28 /03/ 2018.

³ - المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة المسيلة-

للاستيراد والتصدير (x). انطلاقا من ميناء بالصين باتجاه ميناء بجاية، علما أن قائد السفينة يقوم بإمضاء وصل استلام البضاعة، فهو يتحمل مسؤولية البضاعة أثناء النقل من ميناء الانطلاق إلى ميناء الوصول. ويقوم المصدر بإرسال مجموعة من الوثائق اللازمة والمتفق عليها مسبقا مع المستورد وهي:

1) شهادة المنشأ: (certificat d'origine) وهي التي تتضمن اسم البلد المصنع لهذه البضاعة، وتصدر هذه الشهادة عن الغرفة التجارية للدولة المصنعة، ويجب المصادقة على هذه الشهادة من قبل قنصلية البلد المستورد في البلد المصدر¹.

2) بوليصة الشحن: وهي المستند أو الوثيقة التي تثبت واقعة شحن البضاعة، وتعد سند ملكية للبضاعة ويذكر فيها البيانات التالية:

- اسم ميناء الشحن في بلد المورد: (ميناء بالصين).
- اسم ميناء التفريغ في بلد المستورد: ميناء ولاية بجاية الجزائر.
- نوع البضاعة بشكل موجز: أدوات كهربومنزلية BLENDER-MIXEUR.
- عدد الحاويات: 02.
- الوزن الصافي للبضاعة: 24115 كيلو غرام.

3) من المسئول عن دفع مصاريف الشحن المورد أم المستورد في حالة المورد يكتب: Prepaid Freight. وفي حالة المستورد يكتب: Freight Collecte . وفي

حالتنا هذه المورد هو المسئول عن دفع مصاريف الشحن².

4) شهادة المطابقة (شهادة المعاينة) certificat de conformité: تصدر شهادة المعاينة عن شركات متخصصة بمجال المعاينة والتفتيش؛ حيث تقوم هذه الشركات بمعاينة البضاعة وفحصها قبل الشحن مباشرة، ولا يجوز أن تتم عملية المعاينة في مخازن المصدر حيث بإمكانه تغيير البضاعة بعد معاينتها. وتتم عادة المعاينة باختيار

- يمكن الاطلاع على نموذج شهادة المنشأ من خلال الملحق رقم (05).¹

- يمكن الاطلاع على نموذج شهادة الشحن من خلال الملحق رقم (06).²

عينة عشوائية من البضاعة التي سيتم شحنها وتقدم شركة المعاينة شهادة تسمى شهادة معاينة (مطابقة) تبين فيها حالة البضاعة التي تم معاينتها ومواصفاتها. وتعتبر هذه الشركة ضرورية وخاصة في حالت عدم وجود الثقة بين المستورد والمصدر حيث أن وجود الشهادة يعطي الثقة للمشتري بأن البضاعة المشحونة تطابق البضاعة المطلوبة في الاعتماد من حيث النوعية والمواصفات، هذا إضافة إلى اطمئنان المشتري عن حالة البضاعة قبل الشحن مباشرة¹.

(5) شهادة وزن وكمية السلعة: تطلب هذه الشهادة في الاعتمادات التي تعتمد بضاعتها على الوزن مثل السكر والأرز والشاي وما شابه وتصدر عادة عن المستفيد كما يمكن أن تصدر عن مؤسسات متخصصة في الوزن. ويقبل المشتري أن تصدر الشهادة عن المستفيد نفسه لأنه عادة ما يطبق الوزن المذكور بشهادة الوزن مع الوزن الوارد في نص بوليصة الشحن التي تصدر عن الشركة الناقلة. حيث في حالتنا هذه شهادة وزن وكمية السلعة تبين الوزن الإجمالي للبضاعة والمقدر ب: 24115 كيلوغرام، وعدد الوحدات من البضاعة هو (...). وحدة².

(6) شهادة مراقبة الجودة: هي شهادة تثبت أن البضاعة ذات جودة³.

(7) الفاتورة النهائية: هي عبارة عن فاتورة تتضمن وصف للبضاعة المستوردة من حيث الكمية وسعر الوحدة وكذا المبلغ الإجمالي للصفحة⁴.

بعد وصول جميع الوثائق المطلوبة وخاصة الفاتورة النهائية يقوم البنك المصدر بتسديد مبلغ العملية لزيونه (X)، وهذا بعد تقدمه إلى البنك المركزي لشراء الدولار مقابل العملة الوطنية من أجل تسديد مبلغ الصفقة ويأخذ البنك عمولته من خلال إجرائه لهذه العملية ومتابعتها .

¹ - يمكن الاطلاع على نموذج شهادة المطابقة من خلال الملحق رقم (07).

² - يمكن الاطلاع على نموذج شهادة وزن وكمية السلعة من خلال الملحق رقم (08).

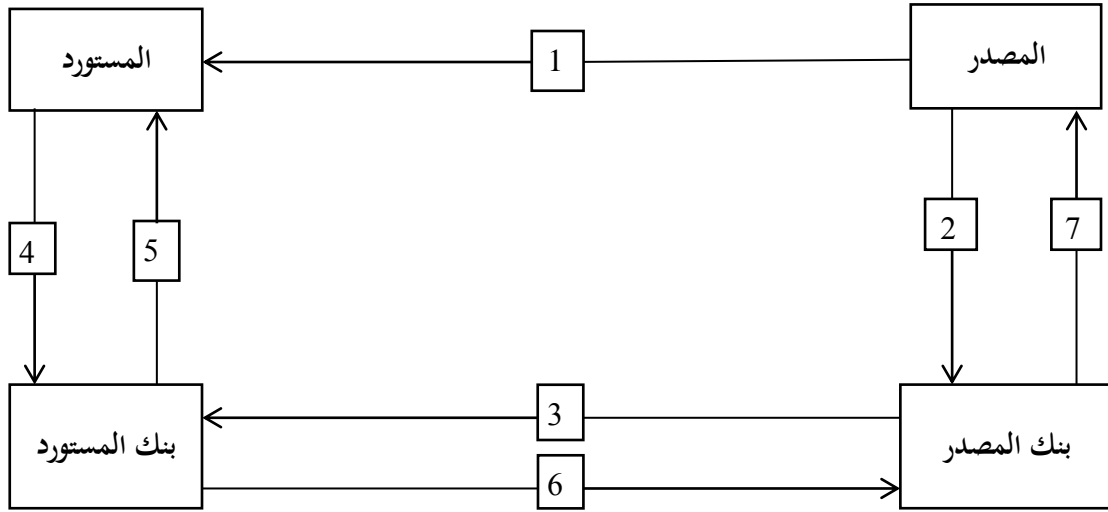
³ - يمكن الاطلاع على نموذج شهادة مراقبة والنوعية من خلال الملحق رقم (09)

⁴ - يمكن الاطلاع على نموذج فاتورة تجارية نهائية من خلال الملحق رقم (10)

تسديد مبلغ العملية يكون لصالح المصدر في بنكه الذي فتح له الاعتماد. وبعدها يحصل المستورد على وثيقة رفع اليد عن البضاعة لكي يستطيع استلامها من الجمارك بميناء سكيكدة. ليقفل بذلك الاعتماد المستندي.

ويمكن تلخيص المرحلة الأخيرة من خلال المخطط التالي¹:

الشكل رقم (10): مخطط يوضح مرحلة انجاز الاعتماد المستندي في وكالة بدر بالمسيلة:



المصدر : وثائق متحصل عليها من بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة المسيلة -

إرسال البضاعة إلى ميناء المستورد (X).

1. تقديم المصدر المستندات الضرورية والمطلوبة لبنكه.
2. تلقي بنك المستورد للمستندات المطلوبة لإتمام العملية من قبل البنك المصدر.
3. تلقي بنك المستورد لأمر بالدفع من قبل المستورد.
4. تسليم المستندات للمستورد من قبل بنكه.
5. تحويل مبلغ الصفقة إلى بنك المصدر لصالح البائع.
6. دفع مبلغ الصفقة للمصدر من قبل بنكه.

¹ - مقابلة مع رئيس المصلحة التجارية الخارجية بالوكالة، وذلك يوم 2018/04/11.

المطلب الثاني : واقع استعمال الإعتماد المستندي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة :

من خلال دراسة عملية استيراد بواسطة تقنية الاعتماد المستندي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية تم التوصل إلى ما يلي:

- يحتوي هيكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مصلحة خاصة بالتجارة الخارجية.
- تعتبر تقنية الاعتماد المستندي التقنية الأكثر انتشارا عالميا، حيث بنك بدر وكالة المسيلة يستخدمها لوحدها في تمويل التجارة الخارجية في حالة الاستيراد، نظرا لغياب المصدرين بالولاية، كما أنها تتميز بالبطء في التنفيذ.
- يقدم بنك بدر ضمانات للمصدرين الأجانب فيما يخص الجانب المالي، ويقوم بحماية المستوردين من خلال الحصول على مستندات تثبت التزامات المصدر اتجاه المستورد من ناحية الشروط المتفق عليها حول البضاعة المستوردة وكذا التواريخ.
- يمكن القول أن تقنية الاعتماد المستندي توفر الحماية للمستورد وحتى بلد المستورد من خلال حصول المستورد على السلع من المصدر وفق الشروط المتفق عليها، وكذلك بالحصول على الوثائق والمستندات اللازمة والتي تثبت ذلك، وفي حالة عدم تطابق السلع مع الشروط المتفق عليها فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية لن يقوم بتحويل الأموال لصالح المصدر أو بنكه. أما فيما يخص حماية بلد المستورد؛ فإن تقنية الاعتماد المستندي تسمح للدولة للتدخل بطريقة غير مباشرة للتحكم في نوع السلع التي يمكن استيرادها والتي لا يمكن استيرادها، وكذلك فهي لا تسمح بخروج العملة الصعبة من البنك المركزي بسرعة لأنها عملية بطيئة لا تتميز بالسرعة مثل تقنية الاعتماد المستندي.
- و يلاحظ أن الاعتماد المستندي تكلفته كبيرة مقارنة بالتحصيل المستندي.

خلاصة الفصل:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أكثر البنوك الجزائرية المهتمة بعمليات التجارة الخارجية وذلك لما يقوم به من تعاملات خارجية، حيث كشفت عن الدور الفعال الذي يمكن أن تساهم به في تمويل التجارة الخارجية، فالبنوك التجارية تعد الجهاز المصرفي الأساسي في توفير الدعم المالي للنشاط التجاري الخارجي، حيث يعتمد البنك التجاري على مصادر تغذية مباشرة لنشاطه وذلك نظرا لمختلف العمليات التجارية التي يقوم بها وريادته في هذا المجال واستنادا إلى الدراسة التطبيقية لحالة الإستيراد عن طريق الإعتماد المستندي. وفي الأخير يمكن القول أن واقع تمويل التجارة الخارجية من طرف البنوك التجارية يختلف من بنك إلى آخر وهذا ما يمكن أن يشكل مواضيعا لأبحاث ودراسات أخرى في نفس المجال.

خاتمة

خاتمة

يعتبر ميدان تمويل التجارة الخارجية من الميادين الأكثر إثارة للدراسة والتحليل الاقتصادي في الألفية الثالثة نتيجة التطورات والتغيرات المستمرة والمتلاحقة التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي من عشرية لأخرى .

والجزائر مثل الدول النامية التي اتبعت سياسة السوق المفتوحة وتحرير التجارة الخارجية وأصبحت تهتم بتعظيم دور النظام المصرفي وتطوير التقنيات المستعملة بهذا الجهاز، حيث أصبحت البنوك التجارية اليوم عنصرا فعالا في إدارة المعاملات مع الخارج بغض النظر عن ما إذا كانت تنتمي للقطاع العام أو الخاص ، غير أن هذا التحول لم يكن سهلا ويسير لما يتطلبه من تحويل جذري في أساليب التسيير ، التكوين والتأهيل .

ولا يمكن أن نتحدث عن تجارة خارجية مزدهرة لبلد ما دون أن نتحدث عن الدور الذي تلعبه البنوك والمؤسسات المالية في ذلك من خلال عمليات التمويل في شكل قروض قد تكون قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل ، كما أنها تخلق جوا من الثقة والضمان لدى المتعاملين الاقتصاديين ، وهي تعتبر القلب النابض في تمويل التجارة الخارجية ، فهي أساس المعاملات النقدية والمالية التي تهتم بفتح أبواب نحو حرية وحركة السلع والخدمات من الداخل إلى الخارج أو العكس .

وما يمكن ملاحظته بالنسبة للبنوك المصرفية الجزائرية هو أنه رغم تمويلها للتجارة الخارجية إلا أنها تبقى تمارسها بصفة عادية ، فالمشروع الجزائري لم ينشئ بنوكا متخصصة في تمويل التجارة الخارجية مقارنة بالدول الأجنبية .

تتدخل البنوك والمؤسسات المالية في تمويل التجارة الخارجية عن طريق تشجيع المصدرين وتغطية العجز والمخاطر المختلفة التي يمكن التعرض لها خلال العملية فتقترح عليهم تقنيات متطورة مثل تقنية الاعتماد المستندي فالغاية من وجود هذه التقنية هو تسهيل عملية استيراد السلع والخدمات وتسديد أثمانها بدون اللجوء إلى الطرق المباشرة التي قلما تستعمل لتسوية هذه الصفقات .

نظرا لأهمية واتساع موضوع تقنيات تمويل التجارة الخارجية من طرف البنوك فإنه من غير الممكن الإحاطة بكل جوانبه ، ولذلك تبقى مجالات البحث مفتوحة أمام طلبة السنوات القادمة لإثرائه أكثر والتوسع في مجالاته ، لأنه من المؤكد هناك نقاط لم أتعرض لها والتي

أتمنى أن تؤخذ بعين الاعتبار في أبحاث لاحقة . ولتجسيد الدور الذي تلعبه التقنيات البنكية في تمويل التجارة الخارجية فقامت بدراسة الاعتماد المستندي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة .

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع أكون قد أجبت على الفرضيات المقترحة كالآتي :

الفرضية الأولى صحيحة : يمكن تأكيد صحة هذه الفرضية والمتمثلة في أن التجارة الخارجية يمكن حصرها في صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع ، الخدمات و الأفراد ، ورؤوس الأموال التي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات مختلفة . وقد توصلنا لإثبات صحة هذه الفرضية ذلك من خلال الجزء الاستقرائي من البحث .

الفرضية الثانية صحيحة : يمكن القول أن هذه الفرضية صحيحة ، وهذا من خلال ما تم تأكيده في هذه الدراسة التي أبرزت أهمية التمويل البنكي في تحسين المعاملات التجارية بين الدول اعتمادا على الوسائل التمويلية المتعددة التي تؤدي بدورها إلى توسيع قطاع التجارة الخارجية وبالتالي التطور الاقتصادي الدولي .

الفرضية الثالثة صحيحة : وقد تم إثبات صحة الفرضية المتمثلة في أن الاعتماد المستندي هو أكثر استخداما وطلبا وذلك من خلال مروره بعدة مراحل و إجراءات إدارية منذ إمضاء العقد بين المصدر والمستورد إلى أن يتم تسليم البضاعة للمستورد ودفع المبلغ النقدي للمصدر ، كما أني أجد أن أكثر العملاء هم المستوردين لا المصدرين وهو ما يعكس واقع التجارة الخارجية في الجزائر .

ومن خلال التعقيب على الفرضيات الجزئية يمكن الحكم على الفرضية العامة بأن : البنوك التجارية تلعب دور المرشد الأمثل للمتعاملين الاقتصاديين عن طريق تسهيل الإجراءات الإدارية الخاصة بتقنية الاعتماد المستندي كما تقدم المساعدة لهم، سواء كانت مالية ، استشارية أو خدمية بحيث تكون مبنية عن دراسات علمية تفتح أمامهم الطريق للنفاذ نحو الأسواق الخارجية بصفة مستمرة .

أ-نتائج الدراسة :

توصلت من خلال الدراسة إلى جملة من النتائج أوردها فيما يلي :

- الاعتماد المستندي تقنية بنكية ، تصدر من البنك الفاتح للاعتماد بناء على طلب من عميله المستورد لفائدة المصدر في بلد آخر ، حيث يتعهد المستورد بدفع قيمة فاتورة البضائع المرسله إليه من طرف المصدر عن طريق وساطة بنكية .
- تتعامل البنوك التجارية من خلال تقنية الاعتماد المستندي بالمستندات كمبدأ أساسي بالإضافة إلى مبدأ الاستقلالية كما أن تلعب دور الوسيط بين المصدر والمستورد .
- تتوفر تقنية الاعتماد المستندي على عدة أنواع ، وهو ما يمنحها مرونة في التعامل على اعتبار أن كل نوع يتماشى مع معطيات معينة تناسب الوضعية المالية أو التجارية للمتعاملين وهو ما ساعد على اتساع نطاق استخدام هذه التقنية على الصعيد الدولي .
- بالرغم من أن تقنية الاعتماد المستندي تميزها الثقة والأمان في التعامل على أنها تتضمن عدة مخاطر كالسرقة وتعرض البضاعة للتلف ومشاكل أخرى بسبب النقل مما يستوجب الحرص واتخاذ الاحتياطات اللازمة .
- واقع قطاع التجارة الخارجية الجزائرية يوحي بمدى سيطرة قطاع المحروقات على إجمالي الصادرات بينما الصادرات خارج المحروقات فهي لم تحقق ما هو مرجو منها إطلاقا ، وذلك نتيجة لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بالأساس على العائدات النفطية .
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتبر أحد أهم البنوك التجارية في الجزائر وذلك من خلال الدور البارز الذي يلعبه في تنمية التجارة الخارجية الجزائرية .

ب- التوصيات والإقتراحات :

- بعد إبرازنا لأهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث أقترح بعض التوصيات التي أرى بأنها مهمة وذلك على النحو الموالي :
- لابد على الأطراف المتعاقدة ضمن تقنية الاعتماد المستندي من الدراسة الجيدة للأصول و الأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية وكذا التقنيات والآليات

- المنتجة في عملية منح القروض البنكية كونها تعتبر إحدى سبل تغطية قيمة الاعتماد المستندي .
- على أي متعامل اقتصادي سواء كان مستوردا أو مصدرا أن يختار نوع الاعتماد المستندي الذي يناسبه حتى يضمن أقل التكاليف و أقل المخاطر في ظل السرعة في التنفيذ .
 - إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري ومواكبته للتطورات التكنولوجية العالمية يعتبر ضرورة ملحة ومطلبا أساسيا في ظل اقتصاد السوق .
 - ضرورة فسخ المجال للبنوك التجارية للمشاركة في تسيير الصفقات الدولية ونشر الثقافة المصرفية لدى المتعاملين الاقتصاديين في الجزائر .
 - أما فيما يتعلق بقطاع التجارة الخارجية فترقيتها تتطلب دون شك منح جملة من الحوافز الجبائية ودعم الإنتاج ومراقبة الجودة .
 - ضرورة تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية مع القوانين والإصلاحات المحلية والدولية من خلال التأطير الجيد للمنظومة المصرفية .
 - وضع القوانين بما يحتم على المتعاملين الاقتصاديين استخدام تقنية الاعتماد المستندي مما يكفل للدولة الرقابة على الصرف والحد من عملية تهريب العملة وتبييض الأموال .
 - على البنوك التجارية الجزائرية أن ترفع من وتيرة العمل خاصة فيما يتعلق بالاعتمادات

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية:

- الكتب :

- 1- أحمد محمد سمير، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار المسير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.
- 2- أسعد عبد الحميد طلعت، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، مكتبة الشقيري، 1998.
- 3- بودياب سليمان، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، عمان، 1996.
- 4- بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، الجزائر، 2000.
- 5- توفيق ماضي محمد، تمويل المشروعات، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.
- 6- الحاج طارق، مبادئ التمويل، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 7- خليل عبد القادر، الاقتصاد البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
- 8- رشيد عبد المعطي وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، دار الميسر، الأردن، 1997.
- 9- رمضان زياد، جودة محفوظ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، 2000.
- 10- السريتي محمد أحمد، التجارة الخارجية، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009.
- 11- سعيد مطر موسى وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2001.
- 12- صادق مدحت، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001.
- 13- عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.

- 14- عبد العزيز سمير محمد ، التأجير التمويلي ، مطبعة الإشعاع ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، 2001 .
- 15- عبد العزيز عثمان محمد ، الاعتمادات المستندية ، الدار الجامعية ، كلية التجارة ، مصر ، 2003 .
- 16- عبد العزيز فاعور مازن ، الاعتماد المستندي والتجارة الالكترونية في ظل الأعراف الدولية والتشريع الداخلي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2006 .
- 17- العطار رشاد ، الإدارة والتحليل المالي ، دار البركة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2001 .
- 18- عطية عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 .
- 19- علي داود حسام ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2002 .
- 20- غنيم أحمد ، الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر ، ط 7، مصر ، 2003 .
- 21- القزويني شاكرا ، محاضرات في اقتصاديات البنوك ، الطبعة الثانية ، الجزائر .
- 22- القولي أسامة محمد ، عوض الله زينب ، اقتصاديات القوة والتمويل ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2005 .
- 23- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001 .
- 24- مازوت عبد الغني ، الاعتماد المستندي والتجارة الالكترونية ، الدار الجامعية ، كلية التجارة ، مصر ،
- 25- محمد الصوص نداء، التجارة الخارجية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 .
- 26- مختاري عبد الجبار
- 27- مسعودي يوسف ، دراسات في التجارة الدولية ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2010 .

28- الناشف أنطوان ، الهندي خليل ، العمليات المصرفية والسوق المالية ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، الجزء الأول ، 1998 .

- الرسائل الجامعية :

1. بن طلحة صليحة ، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر في إطار التحولات الاقتصادية (حالة سونلغاز) 1990-2006 ، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2007-2008 .
2. خوي رايح ، ترقية أساليب وصيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، رسالة ماجستير ، في العلوم الاقتصادية ، (غير منشورة) ، جامعة العقيد الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ، 2002-2003 .
3. شاعة عبد القادر ، الاعتماد المستندي أداة دفع وقرض دراسة الواقع في الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006 .
4. مختاري عبد الجبار ، أثر تحرير خدمات المالية على مصادر تمويل التجارة الخارجية ، دراسة حالة الصين الشعبية ، رسالة ماجستير ، تخصص تجارة دولية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2009 .
5. مراد محبوب ، استخدام استراتيجية إعادة الهندسة المالية الإدارية في تحسين جودة الخدمات المصرفية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتور في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة ، جامعة بسكرة ، 2013-2014 .

ثانيا : مراجع باللغة الأجنبية :

Les ouvrages :

1. Jean. Paveau, F. Duphil et autre, Pratique du commerce international "Exporter", 20ème édition, les éditions, France, 2007 .
2. Jean Louis Amelon ,L'essentiel a connaitre, en gestion financier, edition maxima, Paris, 2002 .

3. Michel di Martino, guide financier de la petite et moyenne entreprise, Les éditions d'organisations et les éditions finance et gestion, Paris et Champagnole, 1993 .
4. Ouvrage collectif, L'entreprise et la banque - dans les mutations économiques en Algérie -, OPU, Alger, 1994 .
5. Philippe. Guarsuault Stephane Priami: les opérations bancaires à l'international, banque – éditeur, Paris France, 1999.

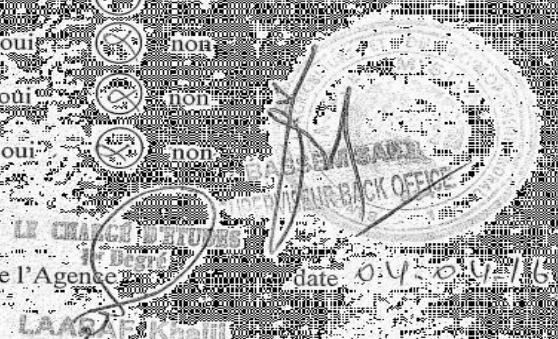
الملاحق

الملحق رقم 1 : طلب فتح الاعتماد المستندي :

	Demande d'ouverture de crédit documentaire	
	Cadre réservé au client	
	Nom de l'agence bancaire de domiciliation : BADR - M. SILA 904	
	DONNEUR D'ORDRE (nom, adresse complète, téléphone, fax, et boîte Email)	
	TEL : +86 551 5200000	FAX : +86 551 5200000 Email : yutai@yutai.net.cn
	BENEFICIAIRE (nom, adresse complète, téléphone et fax)	
	WINSTAR ELECTRICAL ENTERPRISE CO., LTD. 2/F-4/F, N° 12-1 JIANG HAI 3RD ROAD, JIANGMEN, GUANGDONG, CHINA	
	TEL: +86-750-3863770-9 (10 LINES) FAX: +86-750-3813222 E-mail : yutai@yutai.net.cn Website: www.yutai.net.cn	
	MONTANT ET DEVISE (en chiffres et en lettres) 91428.00 USD (+10.5%) QUATRE VINGT ONZE MILLE QUATRE CENT VINGT HUIT DOLLARS.	
	SPECIFICATION DU MONTANT <input checked="" type="radio"/> Maximum <input checked="" type="radio"/> Environ	
	FORME DU CREDIT <input checked="" type="radio"/> Irrevocable <input checked="" type="radio"/> Transférable	
	INSTRUCTION DE CONFIRMATION <input checked="" type="radio"/> sans confirmation <input checked="" type="radio"/> avec confirmation	
	DATE DE VALIDITE 04/07/2016 LIEU DE VALIDITE CHINA	
	CREDIT REALISABLE AUPRES THE INDUSTRIAL AND COMMERCIAL BANK OF CHINA, JIANGMEN BRANCH	
	Par paiement <input checked="" type="radio"/> à vue <input checked="" type="radio"/> diffère à jour	
	EXPEDITION PAR FEELLES <input checked="" type="radio"/> autorisées <input checked="" type="radio"/> interdites <input checked="" type="radio"/> autres	
	TRANSBORDEMENTS <input checked="" type="radio"/> autorisés <input checked="" type="radio"/> interdits	
	<input checked="" type="radio"/> EMBARQUEMENT <input checked="" type="radio"/> EXPEDITION <input checked="" type="radio"/> PRISE EN CHARGE	
	PAR <input checked="" type="radio"/> bateau <input checked="" type="radio"/> avion <input checked="" type="radio"/> camion <input checked="" type="radio"/> chemin de fer	
	CONDITIONS DE LEMRAISON <input checked="" type="radio"/> FOB <input checked="" type="radio"/> CIF <input checked="" type="radio"/> CFR <input checked="" type="radio"/> FCA <input checked="" type="radio"/> CPT	
	AUTRES LIEU AU PLUS TARD LE 14/06/2016 DE PORT OF CHINA à destination de BEJABA PORT	
	DESCRIPTION DES MARCHANDISES/SERVICES (brève description) BLENDER MIXEUR	
	DOCUMENTS REQUIS	
	Facture commerciale en 05 exemplaires signés par le bénéficiaire. Certifiant que la marchandise est à tout point de vue conforme à la facture pro format n-SC160120C du 20/01/2016.	
	Jeu complet de connaissance maritime 3/3 on board établi à l'ordre de la BADR notifié ordonnateur marqué et payé.	
	Liste de colisage Certificat d'origine	
	Certificat de contrôle de qualité Certificat de conformité	
	PERIODE DE PRESENTATION DES DOCUMENTS	
	Dans les 21 jours après la date d'expédition	
	*A défaut d'indication, le délai est fixé à 21 jours maximum	

تابع للملحق رقم 1:

ASSURANCE COUVERTE PAR : ordonnateur

15	AUTRES CONDITIONS :
16	INSTRUCTIONS SPECIALES DE L'ORDONNATEUR : -document plus de 21 jours acceptables -document antérieur à la date d'ouverture acceptable -document sans ou avec référence acceptable -L.C à transmettre en anglais
17	FRAIS ET COMMISSIONS : Nous dégageons la BADR de tout risque de change. Nous vous autorisons au titre de cette lettre de crédit à débiter notre compte N° 00904 023 950 300072 Les marchandises sont affectées par nous à titre de gage et de nantissement à la bonne fin de votre engagement dans le cadre de ce crédit documentaire. Ce crédit documentaire est soumis aux règles et usances uniformes publication 600 de la chambre de commerce internationale Tarif douanier : 85094000
Signature de l'ordonnateur Nom prénom : MEGHICHE-HAMZA date : 04/04/2016	
Cadre réservé à L'Agence de Domiciliation	
A confirmer les informations suivantes, et faire suivre les documents réglementaires ci-dessous, par courrier à la DGA/OI/DCE à l'adresse 01 rue Mustapha bouhired, Alger	
Document PREG : montant : 40.000 US cours : 116,306 date : 04/04/16	
Ou/ticket autorisation (AUI) : montant, date validité, nature de crédit	
Attestation de domiciliation de revente en l'état :	<input checked="" type="radio"/> oui <input type="radio"/> non
Attestation de domiciliation de prestation :	<input checked="" type="radio"/> oui <input type="radio"/> non
Autorisation pour importations produits réglementés :	<input checked="" type="radio"/> oui <input type="radio"/> non
Lettre d'engagement de non revente en l'état :	<input checked="" type="radio"/> oui <input type="radio"/> non
Autre précisions :	
Signature(s) et cachet :  date : 04/04/16	
Responsable étranger marchandise : Directeur de l'Agence	
Cadre réservé DCE	
Instruction et/ou observations :	
Date et visa de l'admission :	
Le modèle de demande d'ouverture à télécharger du site web de la banque sera effectif très prochainement pour utiliser le modèle d'ouverture du Credoc sur site web de la banque, le télécharger et le renseigner.	

الملحق رقم 2: فاتورة نموذجية :

WINSTAR ELECTRICAL ENTERPRISE COMPANY LIMITED

2/F4/F,NO12-1,JIANG HAI 3RD ROAD JIANGMEN GUANGDONG,CHINA

TEL-86 7503863770-9 (10 LINES) FAX-867503813222

Email: yutai@yutai.net.cn Website: www.yutai.net.cn

فاتورة نموذجية
PROFORAMA INVOICE

To: LOCAL INDUSTRIAL IMPORT ZONE INDUSTRIELLE LOCAL M'SILA ALGERIE
TEL/035555207 FAX/035556602
Email: info@matrix-dz.com

Date: 28,03, 2016
P/I No.: P15-0309P
FOB Port: JIANGMEN,CHINA

S.No	DESIGNATION	QTE	UM	PRIX UNIT USD	MONTANT USD
O1	BLENDER	4500	PCS	13,76	61 920,00
O2	MIXEUR	1400	PCS	18,22	25 508,00
	TOTAL				87 428,00
	FRET				4 000,00
	TOTAL : CFR BEJAIA PORT				91 428,00

Origine of Goods : China

ARRETEE LA PRESENTE FACTURE A LA SOMME DE:

quatre vingt onze mille quatre cent vingt huit USD

MODE DE PAIEMENT : LC IRREVOCABLE

BANQUE DE L'AGRICULTURE
DEVELOPPEMENT RURAL
DOMICILIATION IMPORT
A. L. E
M'SILA 904
28 | 04 | 01 | 2016 | 2 | 10 | 00001 | USD
M'SILA LE, 04.04.2016

BANK FOR L/C:

Beneficiary Name : WINSTAR ELECTRICAL ENTERPRISE COMPANY LIMITED

Beneficiary Account Number : 2012002619424213424

Beneficiary Bank : THE INDUSTRIAL AND COMMERCIAL BANK OF CHINA,JIANGMEN BRANCH

BANK'S ADDRESS : 1-3/F.,93 GANGKOURD.,JIANGMEN,GUANGDONG,CHINA

Swift Code : ICBKCNBJJMN



الملحق رقم 3 : شهادة اقتطاع مبلغ الفاتورة بالعملة الصعبة

الملحق (03)

بنك الأغلال والتنمية الريفية
B.A.D.R

A.L.C DE N° 0126 904
Tel: 035338845, FAX 035 33 88 33
FAX 035 33 88 33 TEL 035338845

LUN 4 AVRIL 2016

* AVIS DE DEBIT * OPERATION N°: C13-0363

CONFORMEMENT A VOS INSTRUCTIONS, NOUS DEBITONS VOTRE COMPTE DU MONTANT DE L'OPERATION SUIVANTE

* N° NUMERO DE COMPTE *	* MONTANT DU DEBIT *	020	* VOTRE NOUVEAU SOLDE *
00904-023950-300-0-72-00	88810.426.000,00 DZD		640.075,94 DZD CREDIT
DATE DE VALEUR : 03 04 2016			

MOTIF : COND. PROV. POUR CREDOC

SALUTATIONS DISTINGUEES.

algèr social - 17, bd othman Amranech - 28004 algèr www.badr.bank.dz

الملحق رقم 4 : جدول إرسال الملف من المديرية :

جدول إرسال الملف من المديرية

Badr D.G.A - OPERATIONS INTERNATIONALES Documents sous base d'encaissement :	Date : 22/08/2016 à 10:34	
Ordonnateur : M. H. A.	Destinataire : Badr A.L.E. AGENCE BADR M'SILA "904"	
Créé 04/2016	Faveur :	
16.50.00665/001 WINSTAR ELECTRICAL ENTERPRISE C/REPUBLI.PO Les documents énumérés ci-dessous n'ont pas été levés comme prévu par le crédoc à cause des irrégularités suivantes :		
+MANQUE CERTIFIANT QUE SUR FACTURE DEFINITIVE		
<p>Nous vous les adressons pour être remis à l'ordonnateur contre ses instructions de levée de toutes ces réserves, soit contre paiement comme prévu par le crédoc du montant total.</p> <p>Nous vous demandons de nous informer de cette levée des réserves ou de toute autre réponse de l'ordonnateur dans un délai ne dépassant pas 15 jours après réception de cet envoi. En aucun cas vous ne devez vous dessaisir de ces documents autrement que contre instructions de levée des réserves.</p> <p>Salutations distinguées (Signatures autorisées)</p> <p style="text-align: center;">90.030,00 USD</p>		
connaissance + 03 copies	03/03-00/00!facture definitive	06/07
liste de colisage	03/03-00/00!certificat de conformite	01/01
cert de contrôle de qualité +	01/01-00/00!certificat d'origine + 02 copi	01/01
certificat de garantie	01/01-00/00!	

M'SILA 904


تابع للملحق رقم 4 :

Badr D.G.A - OPERATIONS INTERNATIONALES Documents sous base d'encaissement	Date : 22/08/2016 a 10:35
Destinataire (Ordonnateur) : M'SILA 904/2016	Expéditeur : Badr A.L.E : AGENCE BADR M'SILA "904" Réf. A.L.E :
Crédoc n° : 16.50.00665/001	Faveur : WINSTAR ELECTICAL ENTERPRISE C/REPLI.PO
<p>Nous vous informons que les documents énumérés ci-dessus n'ont pas été levés comme prévu par le crédoc à cause des irrégularités suivantes :</p> <p>+MANQUE CERTIFIANT QUE SUR FACTURE DEFINITIVE</p>	
<p>Ces documents sont à votre disposition contre une lettre de levée de toutes ces réserves, soit contre paiement comme prévu par le crédoc du montant total.</p> <p>Cette lettre de levée de réserves ou toute autre instruction au sujet de ces documents doit nous parvenir dans un délai ne dépassant pas 10 jours à compter de la réception de la présente.</p> <p>Veuillez agréer, messieurs, nos salutations distinguées.</p> <p>Badr A.L.E : (Signatures autorisées)</p>	
90.030,00 USD	
Valeur des Documents :	
connaissance + 03 copies	03/03-00/00!facture definitive 06/07
liste de colisage	03/03-00/00!certificat de conformite 01/01
cert de controle de qualite +	01/01-00/00!certificat d'origine + 02 copi 01/01
certificat de garantie	01/01-00/00!

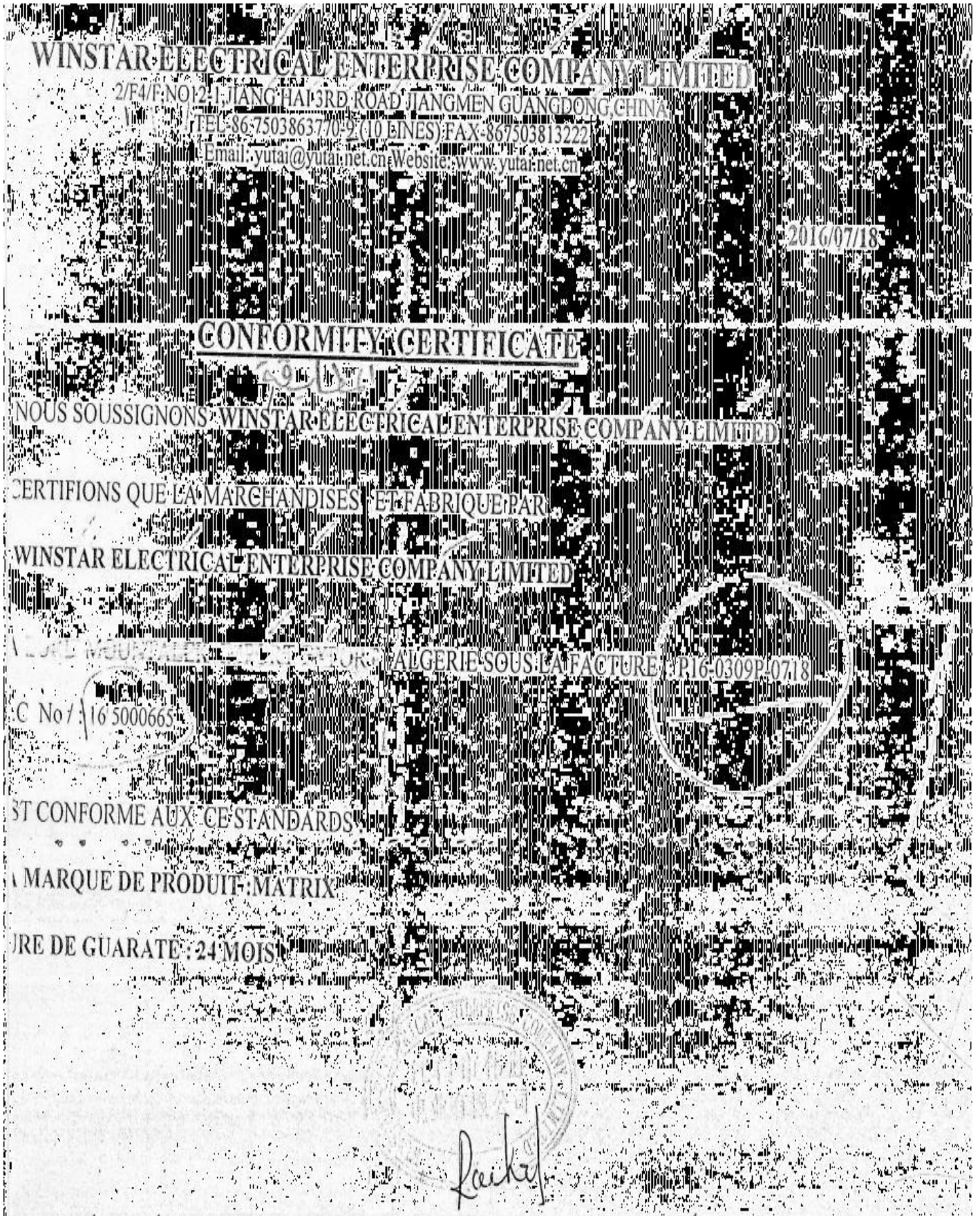
الملحق رقم 5 : شهادة المنشأ :

Badr D.G.A - OPERATIONS INTERNATIONALES Documents sous base d'encaissement Destinataire (Ordonnateur) : M'SILA 904/2016	Date : 22/08/2016 a 10:35 Expéditeur : Badr A.L.E : AGENCE BADR M'SILA "904" Réf. A.L.E :												
Crédoc n° : 16.50.00665/001	Faveur : WINSTAR ELECTICAL ENTERPRISE C/REPUBLI.PO												
<p>Nous vous informons que les documents énumérés ci-dessus n'ont pas été levés comme prévu par le crédoc à cause des irrégularités suivantes :</p> <p>+MANQUE CERTIFIANT QUE SUR FACTURE DEFINITIVE</p>													
<p>Ces documents sont à votre disposition contre une lettre de levée de toutes ces réserves, soit contre paiement bonifié prévu par le crédoc du montant total.</p> <p>Cette lettre de levée de réserves ou toute autre instruction au sujet de ces documents doit nous parvenir dans un délai ne dépassant pas 10 jours à compter de la réception de la présente.</p> <p>Veuillez agréer, messieurs, nos salutations distinguées.</p> <p>Badr A.L.E : (Signatures autorisées)</p>													
90.030,00 USD													
<p>Valeur des Documents :</p> <table border="1"> <tr> <td>connaissance + 03 copias</td> <td>03/03-00/00!facture definitive</td> <td>06/07</td> </tr> <tr> <td>liste de colisage</td> <td>03/03-00/00!certificat de conformite</td> <td>01/01</td> </tr> <tr> <td>cert de controle de qualite +</td> <td>01/01-00/00!certificat d'origine + 02 copi</td> <td>01/01</td> </tr> <tr> <td>certificat de garantie</td> <td>01/01-00/00!</td> <td></td> </tr> </table>		connaissance + 03 copias	03/03-00/00!facture definitive	06/07	liste de colisage	03/03-00/00!certificat de conformite	01/01	cert de controle de qualite +	01/01-00/00!certificat d'origine + 02 copi	01/01	certificat de garantie	01/01-00/00!	
connaissance + 03 copias	03/03-00/00!facture definitive	06/07											
liste de colisage	03/03-00/00!certificat de conformite	01/01											
cert de controle de qualite +	01/01-00/00!certificat d'origine + 02 copi	01/01											
certificat de garantie	01/01-00/00!												

الملحق رقم 6 : شهادة الشحن :

		BILL OF LADING FOR OCEAN TRANSPORT OR MULTIMODAL TRANSPORT		SCAC MAEU B/L No. 957262529												
Shipper WINSTAR ELECTRICAL ENTERPRISE COMPANY LIMITED 2/F-4/F.NO.12-1.JIANG HAI 3RD ROAD. JIANGMEN.GUANGDONG.CHINA TEL:+86.750.3863770-9		Booking No. 957262529		Export references Sve Contract 292817947												
Consignee (negotiable only if consigned "to order", "to order of" a named Person or "to order of bearer") TO THE ORDER OF BADR		Notify Party (see clause 22) ALGERIE TAX:000428056271152		Onward inland routing (Not part of Carriage as defined in clause 1. For account and risk of Merchant)												
Vessel (see clause 1 + 19) GONG AN	Voyage No. 6291	Place of Receipt. Applicable only when document used as Multimodal Transport B/L. (see clause 1)														
Port of Loading JIANGMEN, CHINA	Port of Discharge BEJAIA PORT ALGERIE	Place of Delivery. Applicable only when document used as Multimodal Transport B/L. (see clause 1)														
PARTICULARS FURNISHED BY SHIPPER																
Kind of Packages; Description of goods; Marks and Numbers; Container No./Seal No. 2 containers said to contain 1675 CTN MATRIX BLENDER-MIXEUR L/C NUMBER:16 5000665 CI NUMBER:P16-0309P-0718 NIF NO:000428056271152 MRKU3943320 ML-CN3794043 40 DRY 9'6 848 CTN 12918.600 KGS 62.5770 CBM MSKU1214620 ML-CN3794018 40 DRY 9'6 827 CTN 11196.400 KGS 69.2900 CBM SHIPPER'S LOAD, STOW, WEIGHT AND COUNT FREIGHT PREPAID CY/CY		Weight 24115.000 KGS	Measurement 131.8670 CBM													
Above particulars as declared by Shipper, but without responsibility of or representation by Carrier (see clause 14)																
<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <thead> <tr> <th style="width: 35%;">Freight & Charges</th> <th style="width: 10%;">Rate</th> <th style="width: 10%;">Unit</th> <th style="width: 10%;">Currency</th> <th style="width: 10%;">Prepaid</th> <th style="width: 10%;">Collect</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td> </td> <td> </td> <td> </td> <td> </td> <td> </td> <td> </td> </tr> </tbody> </table>					Freight & Charges	Rate	Unit	Currency	Prepaid	Collect						
Freight & Charges	Rate	Unit	Currency	Prepaid	Collect											
Carrier's Receipt (see clause 1 and 14). Total number of containers or packages received by Carrier. 2 containers	Place of Issue of B/L Guangzhou	SHIPPED, as far as ascertained by reasonable means of checking, in apparent good order and condition unless otherwise stated herein, the total number and quantity of Containers or other packages or units indicated in the box entitled "Carrier's Receipt" for carriage from the Port of Loading (or the Place of Receipt, if mentioned above) to the Port of Discharge (or the Place of Delivery, if mentioned above), such carriage being always subject to the terms, rights, defenses, or exceptions, conditions, restrictions, limitations, and liabilities hereof (INCLUDING ALL THOSE TERMS AND CONDITIONS ON THE REVERSE HEREOF NUMBERED 1-26 AND THOSE TERMS AND CONDITIONS CONTAINED IN THE CARRIER'S APPLICABLE TARIFFS) and the Merchant's attention is drawn in particular to the Carrier's liabilities in respect of on deck stowage (see clause 18) and the carrying vessel (see clause 19); Where the Bill of Lading is non-negotiable the Carrier may give delivery of the Goods to the named consignee upon reasonable proof of identity and without requiring surrender of an original bill of lading. Where the bill of lading is negotiable, the Merchant is obliged to surrender one original, duly endorsed, in exchange for the Goods. The Carrier accepts a duty of reasonable care to check that any such document which the Merchant surrenders as a bill of lading is genuine and original. If the Carrier complies with this duty, it will be entitled to deliver the Goods against what it reasonably believes to be a genuine and original bill of lading; such delivery discharging the Carrier's delivery obligations. In accepting this bill of lading, any local customs or privileges to the contrary notwithstanding, the Merchant agrees to be bound by all Terms and Conditions stated herein whether written, printed, stamped or incorporated on the face or reverse side hereof, as fully as if they were all signed by the Merchant. IN WITNESS WHEREOF the number of original Bills of Lading stated on this side have been signed and wherever one original Bill of Lading has been surrendered any other shall be void.														
Number & Sequence of Original B(s)/L THREE/3	Date of Issue of B/L 2016-08-09	Signed for the Carrier Maersk Line A/S														
Declared Value (see clause 7.3)	Shipped on Board Date (Local Time) 2016-07-18	As Agent(s)														

الملحق رقم 7 : شهادة المطابقة :



الملحق رقم 8 : شهادة وزن وكمية السلعة :

WINSTAR ELECTRICAL ENTERPRISE COMPANY LIMITED

2/F-4/F.NO.12-1.JIANG HAI 3RD ROAD.JIANGMEN.GUANGDONG.CHINA TEL:+86.750.3863770-9

PACKING LIST

TO: [REDACTED]
ZONE INDUS,LOCAL NO:03 M'SILA
ALGERIE

DATE: 2016-7-18
INVOICE NO. P16-0309P-0718

FROM:JIANGMEN,CHINA
TO:BEJAIA PORT,ALGERIA

BL NO:957262529
L/C NUMBER:16 5000665
DELIVERY TERMS:CFR BEJAIA,ALGERIA

ITEM NO.	DESCRIPTIONS	QTY PER PACKAGE (PCS/CTN)	QTY OF PACKAGE (CTNS)	QUANTITY (PCS)	G.W. (KGS/CTN)	G.W. TOTAL	N.W. (KGS/CTN)	N.W. TOTAL	MEASUREMENT					
									CM	CM	CM	CBM		
CONTAINER NO.: MRKU3943320/40'HQ														
	BLENDER	4	375	1500	14.6	5475.0	14.0	5250.0	64.5	X	35.5	X	25.5	21.896
	BLENDER	4	375	1500	16.4	6150.0	15.4	5775.0	52.5	X	42.0	X	38.5	31.835
	MIXEUR	4	98	392	13.2	1293.6	12.4	1215.2	62.6	X	41.2	X	35.0	8.846
CONTAINER NO.: MSKU1214620/40'HQ														
	BLENDER	4	375	1500	18.0	6750.0	17.2	6450.0	56.0	X	38.5	X	40.5	32.744
	MIXEUR	4	52	208	13.2	686.4	12.4	644.8	62.6	X	41.2	X	35.0	4.694
	MIXEUR	2	400	800	9.4	3760.0	8.6	3440.0	53.3	X	36.0	X	41.5	31.852
TOTAL:			1675			24115.0		22775.0						131.867

THE GOODS IS FROM ALL POINTS OF VIEW IN STRICT CONFORMITY WITH PROFORMA INVOICE NUMBER:P15-0309P DATED ON 28/03/2016



الملحق رقم 9 : شهادة المراقبة والنوعية :



中华人民共和国出入境检验检疫
ENTRY-EXIT INSPECTION AND QUARANTINE
OF THE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA

副本
COPY

共1页第1页 Page 1 of 1

编号 No.: 470390216040127

品质证书
CONTROL QUALITY CERTIFICATE

شهادة المراقبة والنوعية

发货人 WINSTAR ELECTRICAL ENTERPRISE COMPANY LIMITED
Consignor 2/F-4/F, NO. 12-1, JIANG HAI 3RD ROAD, JIANGMEN, GUANGDONG, CHINA
TEL: +86.750.3863770-9
收货人 EL MOUNTALEK IME INTL LTD
Consignee ZONE INDUSTRIELLE NO. 03-SILA ALGERIE

品名 Description of Goods	BLENDER-MIXEUR	标记及号码 Mark & No.
报检数量/重量 Quantity/Weight Declared	24115.00KGS	MATRIX
包装种类及数量 Number and Type of Packages	1675CTNS	
运输工具 Means of Conveyance	BY SEA	

附加声明 ADDITIONAL DECLARATION:

RESULTS OF INSPECTION:

THE ABOVE MENTIONED GOODS HAVE BEEN INSPECTED BY SAMPLES AND ANALYZED.
THE QUALITY OF THE PRODUCTS CONFORMS TO THE S/C AND ARE CERTIFIED TO COMPLY WITH THE HEALTH REQUIREMENTS.
THE PRODUCTS CONFORM TO INTERNATIONAL NORMS.
ALL MASTER CARTONS (PACKAGES) PRINTED WITH NAME AND ADDRESS OF IMPORTER.
QUALITY THE GOODS ARE BRAND NEW, THE INSPECTED ITEMS ARE UP TO THE REQUIREMENT OF THE STANDART TEC 60335-1, 1991+A1, 1994

THE CONTAINER NO.: MRKU3943320/40'HQ MSKU 1214620/40'HQ

THE B/L NO.: 957262529

THE INVOICE NO.: P16-0309P-0718

LC NO.: 16 5000665

NIF NO: 000428056271152

WE HEREBY TESTIFY THAT THE SHIPMENT HAS BEEN INSPECTED AND THE QUALITY OF THIS LOT OF PRODUCTS IS IN CONFORMITY WITH INVOICE NO.: 655 AND INTERNATIONAL STANDARDS.



盖章 Official Stamp 签证地点 Place of Issue SHENZHEN, CHINA 签证日期 Date of Issue JUL 18, 2016

授权签字人 Authorized Officer LI GUOZHOU 签名 Signature

我们已尽所知和最大能力实施上述检验, 不能因我们签发本证书而免除卖方或其他方面根据合同和法律所承担的产品质量责任和其他责任. All inspections are carried out conscientiously to the best of our knowledge and ability. This certificate does not in any respect absolve the seller and other related parties from his contractual and legal obligations especially when product quality is concerned.

[c1-1(2000.1.1)]



AA1801372

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المخلص :

الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو إبراز الدور الذي تقوم به البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية و التطرق إلى أهم تقنيات التمويل القصيرة الأجل للتجارة الخارجية التي تستعملها البنوك التجارية بهدف تسهيل و تنشيط حركة التبادل الدولي بالنسبة لعمليات الاستيراد و التصدير .

ومن خلال دراستي لهذا الموضوع استخلصت أن البنوك التجارية تلعب الدور الأساسي في تمويل التجارة الخارجية كما أنها تخلق جو من الثقة و الضمان لدى المتعاملين الاقتصاديين وأنه يوجد العديد من الوسائل و التقنيات لتمويل التجارة الخارجية إلا أن تقنية الاعتماد المستندي تعد الأكثر استعمالا و شيوعا في تسوية المبادلات التجارية الخارجية لما توفره من ضمان لأطرافه بالإضافة إلى سهولة الإجراءات و سرعة التنفيذ.

و في دراسة تطبيقية قمت بدراسة حالة سير عملية الاعتماد المستندي لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة المسيلة- كون هذه التقنية الأكثر استخداما ،ويخضع بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالمسيلة في تطبيقه لتقنية الاعتماد المستندي للقواعد الدولية الموحدة الصادرة عن غرفة التجارة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية ، تقنيات التمويل ، الاعتماد المستندي، البنوك التجارية.

Abstract

The main objective of this study is to highlight the role played by commercial banks in financing foreign trade and to discuss the most important short-term foreign trade finance techniques used by commercial banks in order to facilitate and activate the international exchange movement for import and export operations.

Through my study of this subject, I concluded that commercial banks play the primary role in financing foreign trade and they create an atmosphere of trust and security among economic dealers and that there are many means and techniques to finance foreign trade, but the documentary credit technique is the most commonly used in the settlement of foreign trade exchanges because of the guarantee of the parties in addition to the ease of procedures and speed of implementation.

In an applied study, I examined the status of the documentary credit process with the Bank of Agriculture and Rural Development – M'sila Agency –the fact that this technique is the most used. This bank when applying the Documentary accreditation of the International Standard Rules is issued by the Foreign Chamber of Commerce.

Keywords: foreign commerce, finance techniques, , L /C, commercial banks.